



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر
- الوادي -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الفترة

2016/2002

تحت إشراف الأستاذ/الدكتور:

د. لعبيدي مهاوات

إعداد الطالب:

- ياسر عما مره
- بن سالم زهواني
- محمد بشير حاوي

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر "أ" جامعة حمه لخضر بالوادي	د/ هشام لبزة
مشرفا	أستاذ محاضر "أ" جامعة حمه لخضر بالوادي	د/ لعبيدي مهاوات
مناقشة	أستاذ محاضر "ب" جامعة حمه لخضر بالوادي	د/ سعادة وردة

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي تعجز الكلمات عن حمده و شكره، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و لعظيم سلطانك.

إلى من نزل في حقهم قوله تعالى "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي رفع الله من مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها إلى التي غمرتني بعطفها و حنائها و أنارت درب حياتي بجمها " أمي الغالية و العزيزة".

إلى مرشدي إلى طريق النور، إلى من رباني على الفضيلة و الأخلاق و شملني بالعطف و الحنان و كان درع أمان "أبي الغالي و العزيز".

إلى كل من تصفح أوراق هذه المذكرة من بعدي.

إلى كل سعتهم ذاكرتي و أحبهم قلبي و لم تسعهم ورقتي و لم يذكرهم قلمي.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أعطي كل شي خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا طيبا مبارك فيه وان وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للأستاذ المشرف لعبيدي مهاوات على ما أجاد وأفاد به من نصائح وتوجيهات وعلى تواضعه وصبره وحرصه الدائم في أتمام هذا العمل العلمي، فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث، وعلى ما سيقدموه لنا من توجيهات.

وأخيرا نتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاح وتقديم هذا العمل المتواضع.

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة إبراز أثر الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية على الاستثمار في الجزائر، فقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا باستعراض الأدبيات إلى تناولت المفاهيم الأساسية للحوافز الضريبية والاستثمار، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للوقوف على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار قمنا بدراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ومن خلال الدراسة الميدانية قد توصلنا إلى أن الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كان لها أثر إيجابي على الاستثمار في الجزائر من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية دون نسيان إسهاماته في توفير مناصب الشغل، وكان ذلك عبر تشجيعات جبائية خلال كل مراحل الإنشاء والاستغلال والتوسيع عبر كل المناطق، مع تخصيص حوافز خاصة للمناطق الواجب ترقيتها كالهضاب العليا والجنوب الكبير.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، النظام الضريبي، الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of tax incentives provided by the state through various legislative and regulatory measures on investment in Algeria. In order to strengthen the theoretical aspect of the study, we reviewed the literature to address the basic concepts of tax incentives and investment. As for the practical aspect of the impact of incentives Tax on Investment We have examined the case of the National Agency for Investment Development.

Through the field study we found that the tax incentives provided by the National Agency for Investment Development had a positive impact on investment in Algeria by increasing the volume of investment projects, whether local or foreign, without forgetting its contributions to the provision of jobs, All stages of construction, exploitation and expansion across all regions, with special incentives allocated to areas to be promoted, such as the upper highlands and the great south.

Keywords: Tax Incentives, Tax System, Investment, National Agency for Investment Development.

الصفحة	قائمة المحتويات
-	الإهداء.....
-	الشكر.....
-	الملخص.....
I	الفهرس.....
II	قائمة الأشكال.....
III	قائمة الجداول.....
أ-ب-ج	مقدمة.....
-	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
3	المطلب الأول: مدخل حول الضريبة
13	المطلب الثاني: ماهية الاستثمار
24	المطلب الثالث: مدخل الحوافز الضريبية.....
39	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة
39	المطلب الأول: الدراسات العربية
41	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
42	المطلب الثالث: مميزات الدراسة.....
-	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
45	المبحث الأول: مدخل إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
46	المطلب الأول: التعريف و الإطار القانوني للوكالة ومهامها
48	المطلب الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار
49	المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة
-	المبحث الثاني: أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر.....
51	المطلب الأول: تحليل إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
61	المطلب الثاني: التكاليف منح الحوافز الضريبة.....
65-63	الخاتمة.....

68-66	المراجع.....
-------	--------------

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الجدول التصاعدي السنوي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي	6
2	موقع الجزائر في المكونات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب لسنة 2015	21
3	موقع الجزائر في المكونات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب لسنة 2017	22
4	مؤشر الشفافية الفترة 2013-2017	23
5	تطور معدلات تضخم خلال الفترة 1990 - 2017	24
6	مؤشر عام لسهولة أداء الأعمال	25
7	حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002 - 2016	51
8	حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002 - 2016	53-52
9	حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب نوع الاستثمار	54
10	حجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002 - 2016	55
11	حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب عدد المشاريع	57
12	حصيلة المشاريع التي تشرك أجنب لسنة 2016 حسب عدد المشاريع	58
13	تقسيم المشاريع الاستثمارية المبرحة أجنبية حسب قطاع النشاط	59
14	تطور تكاليف الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	61
15	تطور تكاليف الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	61

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دفع الضرائب واقتصاديات المقارنة	21
2	دفع الضرائب واقتصاديات المقارنة	22
3	حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2016	52
4	مبلغ المشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016	53
5	مناصب العمل للمشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016	54
6	عدد المشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016	55
7	مبالغ للمشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع	57
8	عدد المناصب الشغل المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016	58
9	حصيلة المشاريع التي تشرك أجنب لسنة 2016 حسب عدد المشاريع	59
10	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصروفة أجنبية حسب قطاع النشاط بخصوص عدد المشاريع	60
11	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصروفة أجنبية حسب قطاع النشاط بخصوص مناصب الشغل	60

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية على الاستثمار في الجزائر، فقصود تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا باستعراض الأدبيات إلى تناولت المفاهيم الأساسية للحوافز الضريبية والاستثمار، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للوقوف على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار قمنا بدراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و من خلال الدراسة الميدانية قد توصلنا إلى أن الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كان لها أثر إيجابي على الاستثمار في الجزائر من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية دون نسيان إسهاماته في توفير مناصب الشغل، وكان ذلك عبر تشجيعات جبائية خلال كل مراحل الإنشاء والاستغلال والتوسيع عبر كل المناطق، مع تخصيص حوافز خاصة للمناطق الواجب ترقية كالهضاب العليا والجنوب الكبير.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، النظام الضريبي، الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of tax incentives provided by the state through various legislative and regulatory measures on investment in Algeria. In order to strengthen the theoretical aspect of the study, we reviewed the literature to address the basic concepts of tax incentives and investment. As for the practical aspect of the impact of incentives Tax on Investment We have examined the case of the National Agency for Investment Development.

Through the field study we found that the tax incentives provided by the National Agency for Investment Development had a positive impact on investment in Algeria by increasing the volume of investment projects, whether local or foreign, without forgetting its contributions to the provision of jobs, All stages of construction, exploitation and expansion across all regions, with special incentives allocated to areas to be promoted, such as the upper highlands and the great south.

Keywords: Tax Incentives, Tax System, Investment, National Agency for Investment Development.

يعتبر الاستثمار المنتج أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، بل وأصبح من أهم أهداف الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وفي سبيل بلوغ ذلك ؛ فإن معظم حكومات الدول تتبع مجموعة من الأدوات القانونية والسياسات التي تعمل على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

وقد تزايدت أهمية الاستثمار باختلاف أنواعه لآثاره على التنمية بكافة وجوهها، وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي، إذ تؤكد العديد من الدراسات على أن تطوير الاستثمار يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، حيث يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين القيمة المضافة.

وتُعد الضرائب من أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول لتنفق منها على ما تقوم به من خدمات لأفراد المجتمع، هذه الأخيرة يتم تطبيقها ضمن نظام ضريبي معين يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها حيث تُعد الحوافز الضريبية أحد أهم أدوات السياسة الضريبية، ومن خلال المزايا الضريبية الممنوحة للاستثمارات تلجأ معظم الدول لإتباع سياسة التحفيز الضريبي لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وإدراكاً للدور الريادي الذي يقوم به الاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، شرعت الجزائر في تنفيذ القوانين والتدابير والإجراءات اللازمة التي تسمح بتفعيل دور الاستثمار في عملية التنمية، فاحتوت قوانين الاستثمار والضرائب على عدة تحفيزات ضريبية، التي تعتبر أساليب إغرائية مشجعة لنمو وتطور الاستثمار وتكون هذه الحوافز الضريبية على شكل إعفاءات، تخفيضات، أو تأجيلات.

إشكالية الدراسة:

وفي ضوء ما تقدم يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته هو:

إلى أي مدى يمكن للحوافز الضريبية أن تساهم في تطور الاستثمار في الجزائر ؟

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة يقودنا هذا السؤال المحوري والرئيسي إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار ؟ وما العوامل المؤثرة فيه ؟
- ما هو الإطار المفاهيمي للحوافز الضريبية ؟ وما هي شروطها ومكوناتها ؟
- ما هو أثر الحوافز الضريبية المنتهجة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- يؤدي الاستثمار في الدول النامية والمتقدمة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعتبر الحوافز الضريبية كأحد الأدوات الرئيسية للسياسة الضريبية والتي من شأنها تساهم في تحريك الاستثمار.
- تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حزمة من التحفيزات المالية والضريبية لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

أهمية البحث:

تمكن أهمية الدراسة في ارتباطها في واقع الاقتصاد الوطني وإصلاحات الجارية فيه في ظل تهاوي أسعار النفط سنة 2014، وهو ما حتماً على الدولة الجزائرية التحرك لتنويع الاقتصاد وتحريره نحو التبعة النفطية، من خلال التوجه نحو القطاع الاستثماري، وذلك باعتماد على منح الحوافز الضريبية وتشجيع المستثمرين وتوفير المناصب الشغل ورفع الصادرات.

أهداف البحث:

- من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث نذكر أهمها :
- التعرف على الحوافز الضريبية، أهدافها وشروط فعاليتها.
- محاولة التعرف على الاستثمار وأهميته المتنافية بالبنية الاقتصادية للدول، مع القيام بمسح عام على مختلف التدابير التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الجزائر حتى تكون بنية ملائمة وجاذبة للاستثمار.
- محاولة دراسة تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار بالجزائر من خلال تحليل الإحصائيات السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ومعرفة مدى استجابة المستثمرين لحزمة التحفيزات الضريبية باختلاف أنواعها التي يقدمها المستثمرين المحليين والأجانب.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع و مبررات لاختيار الموضوع نذكر منها:

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع .
- السعي لتنمية معارفنا حول هذا الموضوع.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع من الجانب التطبيقي في هذا الموضوع على الرغم من إنه موضوع يحظى اهتمام كبير من طرف السلطات.
- غياب روح التعاون عند موظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خصوصا من ناحية الإحصائيات.
- صعوبة حصر الموضوع نظرا لتداخله مع مواضيع أخرى.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع يمكن استعمال المنهج التحليل المحتوى، والذي يعد أسلوب من الأساليب التي تستخدم في البحوث العلمية، التي تعتمد على الوصف الدقيق والموضوعي للظاهرة، ولهذا سنقوم بدراسة المصادر المنشورة وغير المنشورة، إضافة إلى ذلك دراسة الإحصائيات السنوية عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والمديرية العامة للضرائب.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود دراستنا إلى ثلاثة أجزاء:

الحدود الزمنية: اهتمت الدراسة بالتطرق إلى أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية آخر الإحصائيات التي تم الحصول عليها والمتعلقة لسنة 2016.

الحدود المكانية: تدور الدراسة حول حالة الجزائر مع الإشارة لتجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الحدود الموضوعية: نقتل في التعرف على مدى تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر.

هيكل البحث:

لقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تحدثنا في فصل الأول حول الإطار النظري عن كل من الحوافز الضريبية والاستثمار، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسة الميدانية لحالة الجزائر، حيث ركزنا على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في دراسة مذكرتنا.

تمهيد :

تمر الجزائر في الفترة الراهنة بأوقات عصيبة في ظل انخفاض إيراداتها الضريبية من المحروقات التي تعتبر أكبر مصدر لتمويل الخزينة العمومية، إذ أصبح لزاما على الحكومة المبادرة في البحث عن وسائل وطرق وتبني أفكار جديدة لبناء نموذج جديد للتنمية بغية تجنب سيناريو الكارثة ، ومن أجل خروج الجزائر من أزمتها الاقتصادية حيث قامت الجزائر بإدخال عدة إصلاحات منها الضريبة من خلال تقديم البدائل الممكنة التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري؛ كإعفاءات الضريبي وتخفيض معدلات الضريبة. فمن خلال توجيه السياسة التحفيزية العادفة إلى استقطاب المستثمرين وحثهم على الاستثمار داخل الوطن ، فإننا سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى مدخل عام حول الحوافز الضريبي والاستثمار، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا . حيث قسمنا الفصل بالشكل التالي :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضريبي والاستثمار والحوافز الضريبي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضريبة والاستثمار والحوافز الضريبية

تعد التحفيزات الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية والضريبية التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق منح مزايا للمستثمرين لتوجيه نشاطهم حسب الخطة التنموية المرسومة، فهي تعتبر أداة لتوجيه وتشجيع الاستثمارات بما يتفق ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المطلب الأول: مدخل حول الضريبة

تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها، وتستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات، ومنه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الضريبة وخصائصها، وأهم الضرائب المطبقة عليها.

أولاً: تعريف الضريبة وخصائصها:

أ- تعريف الضريبة: للضرائب مفاهيم متعددة الاتجاهات الاقتصادية نذكر منها:

- الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية، ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء للدولة⁽¹⁾؛
- تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة⁽²⁾؛
- تعرف كذلك بأنها اقتطاع مالي، تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل لدفعها وذلك لغرض تحقيق نفع عام⁽³⁾؛

ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريفاً ملخصاً ومجملًا للضريبة:

"الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة و يلتزم الممول بأدائها بدون مقابل، تمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".

ب- خصائصها: من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص التالية⁽⁴⁾:

- أنها مبلغ من النقود يدفعها المكلف سواء الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي نقداً؛ تدفع جبراً، أي أن الفرد يدفعها وفق نظام قانوني يحدد حجم المبلغ الضريبي، وكيفية دفعها وإعائها؛

(1) عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار حرير للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص116.

(2) سوزي عدلي تاشد، المالية العامة، ط1، لبنان، 2003، ص 115.

(3) رفعت المحجوب، المالية العامة، جامعة القاهرة والكتب الجامعية، القاهرة، مصر، 1979، ص 34.

(4) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة، عمان، 2008، ص127.

- تدفع بصفة نهائية، بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف والأحوال؛
 - تدفع بدون مقابل، يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة؛
 - تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة، ولذا فإنها تعتبر الهدف الرئيسي والدائم الذي يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها، وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع⁽¹⁾؛
- ثانياً: النظام الضريبي الجزائري:** أن أي عمل كان عليه إن يتم حسن التنظيم حتى يؤدي الدور الذي وضع من أجله، ومن هذا المنطلق نجد أن النظام الضريبي يعد عملاً يستوجب التطبيق في الميدان، وكون الضريبة علماً قائم بذاته فلا بد لها من جهاز يقوم بتخطيط لها وتنظيمها .
- أ - مفهوم النظام الضريبي:** النظام الضريبي هو عبارة عن ما يلي⁽²⁾:
- مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من استقطاع الضريبة في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل؛
 - مجموعة من الضرائب المطبقة والصادرة عن شكل قوانين وتشريعات، وتقوم الإدارة الضريبية بتحصيل هذه الضرائب في إطار القوانين الخاصة والعامة المتعارف عليها بعيداً عن المعارضة والتضارب؛
 - الهيكل الضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، التي تصوغها الظروف المختلفة، والتي تمثل بدورها الإطار التي تعمل فيه الضرائب؛
- ب - مكونات النظام الضريبي:** استناداً من التعاريف السابقة يتضح لنا أن النظام الضريبي يتكون من :
- 1- الإدارة الضريبية:** هي مزيج فريد من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، فالإدارة الضريبية فرع من فروع الإدارة المالية، والتي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) التي تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية: وهي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة⁽³⁾.
- 2- التشريع الضريبي:** يعتبر القانون الضريبي من بين أولى الصلاحيات السيادية للدولة ، وهذا منذ ظهور القانون الإداري، ففي بعض البلدان الأوروبية اعتبر القانون الضريبي وجهاً مميزاً من أوجه القانون الإداري العام، لكن مع تطور دور الدول التي أخذت في التدخل أكثر في تسيير النفقات العمومية، حيث تمكنت الجباية

(1) سوزي عدلي تاشد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(2) سيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 26.

(3) حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1999، ص ص 145-146.

من الاستحواذ على مكانة مميزة في تمويل نفقاتها من خلال الضريبة، فقد شكل لها ترسانة من القواعد الخصوصية على مستوى القانون المالي، لذا يقوم القانون الضريبي بتحليل القواعد القانونية المفروضة على المكلف بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة بوعاء تصفية وتحصيل الضريبة، وتكون هذه القواعد نافذة بعد تصويت البرلمان عليها⁽¹⁾.

3- المكلف أو الممول: يؤثر سلوك المكلف على اتجاه الضريبة في المجتمع، بناءً على قناعاته وانطباعاته تأثيراً بالغاً في الحصيلة الضريبية، من أجل تحقيق تمويل الإنفاق العام وأهداف السياسة الضريبية، ويطلق على الشخص الخاضع للضريبة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بالمكلف أو الخاضع أو الممول. وهذا المفهوم يعود أساساً إلى النظام البرلماني الإنجليزي منذ أوائل القرن (13م) ثم انتقل إلى دول العالم، ويعتبر مبدأ رضا الممولين هو الدعامة الأساسية لقانون الضريبة، من خلال تجسيد مبدأ العدالة والمساواة في النظام الضريبي⁽²⁾.

ثالثاً: أهم الضرائب المطبقة في الجزائر:

أ - الضريبة على الدخل الإجمالي: تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي⁽³⁾:
تؤسس الضريبة سنوية وحيدة على الأشخاص الطبيعيين سواء كانت في شكل أرباح أجور، أو ممتلكات تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي.

1 - مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي : حسب المادة 03 و 04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن المكلفين بهذه الضريبة هم⁽⁴⁾:

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم بالجزائر؛
- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر ويحققون عائدات من مصدر جزائري؛
- الموظفون وأعوان الدولة الموجودين في الخارج غير الخاضعين للضريبة الشخصية على دخلهم هناك؛
- الأشخاص غير مقيمين بالجزائر، والذين يحصلون على مداخيل من مصدر جزائري، والأشخاص من جنسيات جزائرية أو أجنبية، والذين يحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل فإنهم تفرض عليهم الضريبة في الجزائر، وذلك بموجب اتفاقية دولية خاصة بعدم ازدواجية فرض الضريبة (المادة 04 من ق م و م).

(1) محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، سنة 2003، ص ص 41-42.

(2) رمضاني لعلا وميلودي مصطفى، خصائص النظم الضريبية في الدول الناشئة وأثرها الاقتصادية (تجربة تركيا، الصين)، الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014، ص 11.

(3) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المورخ في 2014/12/09، الجريدة الرسمية العدد 78 لسنة 2014.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 03 و 04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2015.

2 -المداحيل الخاضعة للضريبة: وتتكون المداحيل الخاضعة للضريبة من⁽¹⁾:

- الأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، مداحيل رؤوس الأموال المنقولة .
- المداحيل الفلاحية، الرواتب و الأجور.
- المداحيل الإيجارية الناتجة عن تأجير العقارات المبنية و غير المبنية.

3 -الأساس الخاضع للضريبة: يتكون الأساس الخاضع للضريبة من⁽²⁾:

- المبلغ الإجمالي المداحيل الصافية الفئوية، باستثناء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن المداحيل الإيجارية و أرباح الأسهم الموزعة ناقص الأعباء القابلة للخصم،
- فوائد القروض و الديون المبرمة لأغراض مهنية وكذا تلك التي تم إبرامها قصد اقتناء، أو بناء مسكن.
- اشتراكات التأمين على الشيخوخة و التأمينات الاجتماعية المكتتبه شخصيا، - معاشات التغذية.
- بوليصة التأمين المبرمة من طرف المالك المؤجر.

4 -معدلات فرض الضريبة : وذلك عن طريق الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي

من جهة، و معدلات الاقتطاع من المصدر من جهة أخرى .

الجدول رقم 01: الجدول التصاعدي السنوي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)
0%	لا يتجاوز 120.000 دج
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 على 1440.000 دج
35%	يفوق 1440.000 دج

المصدر : المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، النظام الجبائي الجزائري، الجزائر 2018، ص 8

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 109 و 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2017 .

(2) المادة 11 و 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2015 .

5 -الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي:

حيث تتكون الإعفاءات الضريبة على الدخل الإجمالي من الإعفاءات الدائمة والإعفاءات المؤقتة⁽¹⁾

1.5 الإعفاءات الدائمة: من قانون الضرائب المباشرة بذكر الأشخاص المعفيين من الضريبة على الدخل

الإجمالي (IRG) وهم:

- الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم الصافي الإجمالي السنوي 120000؛
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها مزايا مماثلة للأعوان القنصليين والدبلوماسيين الجزائريين تعفي كذلك من (IRG)؛
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعاقين المعتمدة، كذلك الهيكل التابعة لها ؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الموجه للاستهلاك على حالته؛
- تعفى الإيرادات الناجمة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

2.5 الإعفاءات المؤقتة: تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المؤهل للاستفادة من إعانة الصندوق

الوطني لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ)، من إعفاء كامل من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وترقى هذه المدة إلى ست سنوات من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في المناطق التي يجب ترقيةها، وتحدد قائمتها عن طريق التنظيم، كما تمدد هذه الفترة بستين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة.

كما يستفيد من الإعفاء الكلي من IRG لمدة خمسة سنوات للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، أيضا تستفيد الاستثمارات المنجزة من طرف الأشخاص الخاضعين للنظام دعم إنشاء نشاطات إنتاج السلع والخدمات المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من بداية النشاط .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2015.

3.5 تستفيد من إعفاء كامل من IRG لمدة 10 سنوات: الحرفيون التقليديون وكذلك الممارسات للأنشطة

الحرفية الفنية، وأيضاً المداخل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية، وتربية الماشية الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً والمداخل المتأتية من الأنشطة الفلاحية، وتربية الماشية الممارسة في المناطق الجبلية.

4.5 التخفيضات في مجال IRG: بالإضافة إلى الإعفاءات السابقة، توجد بعض التخفيضات ذات الغرض

التحفيزي تتمثل فيما يلي :

- تخفيض بنسبة 10%: يمنح تخفيض بنسبة 10% من الدخل الصافي الإجمالي الخاضع للضريبة ؛ إذا تم فرض ضريبة مشتركة (تصريح مشترك) حسب دخل المكلف الخاضع ومداخل أولاده والأشخاص الذين معه والمعتبرين في كفالته (المادة 06 ق ض م)⁽¹⁾؛
- تخفيض بنسبة 25%: يطبق على الربح المحقق خلال سنتي النشاط الأوليتين من طرف الأشخاص الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير، أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء؛
- تخفيض بنسبة 30%: يطبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيضاً بنسبة 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تخفيض بنسبة 35% يطبق على الربح الناتج عن نشاط المخبرة.
- يستفيد المكلفون التابعون لـ: ANGEM، CNAC، ANSEJ من تخفيضات خلال الثلاث سنوات الأولى للإخضاع الضريبي (مباشرة بعد انتهاء فترة الإعفاء) من: تخفيض بنسبة 75% للسنة الأولى للإخضاع، ثم تخفيض بنسبة 50% للسنة الثانية للإخضاع، أما بنسبة للسنة الثالثة تنخفض بنسبة 25%.

ب- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991. حيث تنص المادة 135 من (ق ض م) على ما يلي⁽²⁾: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح المدخلة التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليها في المادة 136 من قانون الضرائب.

1 مجال التطبيق: تخضع الضريبة على أرباح الشركات كل مما يلي⁽³⁾:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 06 من قانون الضرائب والرسوم، بالجزائر لسنة 2001.

(2) المادة 134 معدلة بموجب المواد 12 من ق م لسنة 1990 المادة 38 من ق م سنة 2001.

(3) المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2018.

أ- شركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء شركات الاشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري.

ب- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري الخدمي مثل اتصالات الجزائر و سنولغاز.

ج- كل المؤسسات والمنشآت والإدارات ذات الطابع الصناعي والفلاحي والتجاري والبنكي والتأمينات .

2 -معدلات الضريبة على أرباح الشركات: لحساب الضريبة على أرباح الشركات تطبق المعدلات التالية⁽¹⁾:

■ نسبة 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، والمقصود بأنشطة إنتاج السلع تلك المتمثلة في استخراج أو صنع أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوضيب أو العرض التجاري بغرض إعادة بيعها، ولا تشمل أنشطة الإنتاج المنجمية والمحروقات؛

■ نسبة 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار؛

■ نسبة 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

3 -الإعفاءات المادة 138 من قانون الضرائب: تتمثل الإعفاءات الضريبية حسب هاته المادة فيما يلي⁽²⁾:

أ -الإعفاءات الدائمة :

- تستفيد من إعفاء كلي التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات العمومية.
- تستفيد من إعفاء كلي المؤسسات التابعة لجمعية الأشخاص المعوقين المعتمدة.
- تستفيد من إعفاء كلي مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي .
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

ب -الإعفاءات المؤقتة:

- تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المؤهل للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب من إعفاء كلي من IBS لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من دخولها حيز النشاط، وترفع هذه المدة إلى ست (06) سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيةها.

- يمدد هذا الإعفاء بستتين إذا تعهد المستثمر بخلق ثلاث (03) مناصب على الأقل لمدة غير محددة .
- تستفيد من إعفاء كلي لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية باستثناء الوكالات السياحية والأسفار.

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة سنة 2015.

⁽²⁾ المادة 138 و من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة سنة 2014، سنة 2018.

- تستفيد من إعفاء كلي لمدة ثلاث (03) سنوات وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة .

ج- **الضريبة الجزافية الوحيدة IFU**: تأسست الضريبة الجزافية الوحيدة سنة 2007 لتحل محل الضرائب المطبقة في النظام الجزافي، إذا فهي تعوض الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات (المادة 282 مكرر ق ض⁽¹⁾).
" تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبي على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني"⁽²⁾.

1 مجال تطبيق الجزافية الوحيدة :

✓ يخضع لنظام الضريبة الجزافية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون (30.000.000) المادة 282 مكرر1.

✓ كما يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرين الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

2 -معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة: وفقا للمادة 282 مكرر4 ، يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 5%، بالنسبة للأنشطة الأخرى 12%، حيث يعتبر مبلغ الضريبة الأدنى المستحق عن 10.000 دج⁽³⁾ (اي الحد الأدنى).

3 -الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة: تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة من⁽⁴⁾:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين وكذا المصالح الملحقة بها؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2007.

(2) المادة 282 مكرر معدلة بموجب 9 و12 من ق م لسنة 2008 14 من ق م لسنة 2010 16 من ق م لسنة 2011، 13 من ق م سنة 2015.

(3) المادة 282 مكرر4، معدلة المواد 10 من ق م لسنة 2008 12، من ق م لسنة 2012 و16 من 13 من ق م سنة 2015.

(4) المادة 282 معدلة بموجب المادة 11 من ق ن لسنة 2008 و19 من ق م لسنة 2009 و13 من ق م لسنة 2017.

- الحرفيون التقليديون وكذا والأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدون في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم؛
- تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو مشاريع المستفيدين من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها.

ج- الرسم على النشاط المهني TAP: هي عبارة عن ضريبة مستحقة على رقم الأعمال المحقق من طرف الشخص الطبيعي أو المعنوي⁽¹⁾.

- 1 - معدل الرسم على النشاط المهني: حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المادة 222⁽²⁾ :
نشاط البناء والإشغال العمومية والري تحدد نسبة الرسم ب: 2% مع تخفيض بنسبة 25%، بنسبة نشاط الانتاج 1%، و 3% النقل أنابيب المحروقات.
- 2 - تخفيضات الرسم على النشاط المهني: المادة 219 إن رقم الأعمال الخاضع ل TAP تطبق عليه تخفيضات مختلفة نذكر منها :

- 25% بالنسبة لرقم الأعمال المحقق في نشاط البناء والأشغال العمومية والري؛
- 30% لرقم الأعمال المحقق ضمن نشاطات البيع بالجملة وعمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالمنتجات المتضمن سعر بيعها بالتجزئة ما يزيد عن 50% بالنسبة من الحقوق غير المباشرة؛
- عمليات البيع المحققة من طرف المنتجين والتجارة بالجملة للأدوية المنتجة محليا؛
- يستفيد تجار التجزئة الذين لهم صفة عضو جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء من تخفيض بنسبة 30% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة وهذا التخفيض يخص السنتين الأولى من بداية النشاط؛
- 50% بالنسبة لعمليات البيع بالجملة والمتعلقة بالمنتجات التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة بالإضافة إلى عملية بالتجزئة التي تتعلق بالأدوية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 31/96 المؤرخ في 15 جانفي 1996، وأن يكون معدل الربح البيع بالتجزئة ما بين (10% و 30%)؛

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 217 معدلة بموجب المادة 17 من ق م لسنة 1995 و 11 من ق م لسنة 2017.

(2) المادة 219 معدلة بموجب المواد 23 من ق م لسنة 1997 و 21 من ق م 1999 و 12 من ق م سنة 2000 و 12 من ق م سنة 2015 ومتممة بموجب المادة 8 من ق م لسنة 2010 و 11 و 12 من ق م لسنة 2017.

- 75% خاص بعمليات البيع بالتجزئة للبنزين العادي والممتاز والمازوت.

3- الإعفاءات: يعفى من الرسم على النشاط المهني رقم الأعمال المحقق في إطار النشاط الممارس من قبل الشباب المستفيد من إعانة الصندوق الوطني، لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر بنفس الإعفاءات التي تم الاستفادة منها فيما يخص الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى ذلك يعفى TAP رقم الأعمال المحقق في إطار (ANDI) لمدة ثلاث سنوات وترفع إلى خمس في المناطق المراد ترقيتها.

ج- الرسم على القيمة المضافة TVA: يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، وعليه تقصى من مجال التطبيق للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية، كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة يتحملها المستهلك، غير إنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم.

1- مجال التطبيق: يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا واختيارا والمتمثلة في ما يلي⁽¹⁾:

أ. العمليات الخاضعة للرسم وجوبا: تتمثل هذه العمليات بالعمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم، والعمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين، والمبيعات الخاصة بالكحول أو الخمور أو مشروبات أخرى مماثلة لها، والعمليات الخاصة المتعلقة بالإشغال العقارية ، المبيعات حسب شروط البيع بالجملة، وعمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى و أنشطة التجارة المتعددة.

ب. العمليات الخاضعة للرسم اختياريا: حسب المادة 03 من قانون الرسم على رقم الأعمال يمنح الاختيار للأشخاص الذين يقع نشاطهم ضمن العمليات الموجهة للتصدير والعمليات المحققة لفائدة الشركات البترولية المكلفين بالرسم، والمؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء⁽²⁾.

2- الأساس الخاضع للضريبة(الوعاء الضريبي): يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الإشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته

3 معدلات الرسم على القيمة المضافة: معدل مخفض 9% يطبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل قائمة خاصة حسب المخطط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما معدل العادي 19% يطبق على العمليات، الخدمات و المنتوجات غير الخاضعة للمعدل المخفض.

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 02 قانون الرسم على الرقم الاعمال، المديرية الجزائرية للضرائب 2015 ص 390، 391.

⁽²⁾ المادة 3 قانون الرسم على رقم الاعمال، مرجع سبق ذكره ص 391.

4- الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة: بصفة عامة تستجيب الإعفاءات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية⁽¹⁾.

■ الاعتبارات الاقتصادية: إن الإعفاءات المنصوص عليها تتعلق بنشاطات التنقيب على المحروقات السائلة والغازية والبحث عنها واستغلال تجميعها ونقلها عن طريق الأنابيب التي تقتنيها مؤسسة سونطراك .

■ الاعتبارات الاجتماعية: ترتبط الإعفاءات بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الخبز الحليب والدقيق) وكذلك أدوية خاصة بالإمراض المزمنة إضافة إلى ذلك المطاعم التي لا يهتمها تحقيق ربح (مطاعم ديار الرحمة، مطاعم الهلال الأحمر) وكذلك السيارات السياحية الموجهة المعطويين والمجاهدين، نصب التذكارية للشهداء،

■ الاعتبارات الثقافية: حيث تمس هذه الإعفاءات التظاهرات الرياضية أو الثقافية أو الفنية بصفة عامة كل الحفلات المنظم في إطار الحركات الوطنية أو التعاون الدولي، ويمنح هذا الإعفاء بموجب قرار يصدره المدير العام للضرائب.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم العوامل الاقتصادية التي تعتمد عليها أي دولة في تنمية اقتصادها، باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية للوطن، من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المطلب مفهوم وأهمية الاستثمار وأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الوطني.

أولاً: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا ودوليا، وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له، لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم، ولقد تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت باختلاف ميادينه ومجالاته لذلك يتم تعريفه كما يلي:

أ تعريف الاستثمار:

1 - من الناحية اللغوية: الاستثمار طلب الحصول على الثمرة الشي ما تولد عنه المال أي أكثر كما يعني أيضا استخدام المال وتشغيله قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن⁽²⁾.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 8 10 11 12 13 من قانون رقم الاعمال، مرجع سبق ذكره ص 393 ص 399 .

(2) نزية حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهية، ط 1، دمشق دار القلم 2008، ص 50.

2 - من الناحية القانونية: عرف المشرع الجزائري الاستثمار في المادة 2 من القانون 16/09 المؤرخ في 2016/08/03 كما يلي: يقصد الاستثمار بي⁽¹⁾:

✓ اقتناء الأصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3 - من الناحية الاقتصادية: يقصد بالاستثمار في الإطار التحليل الاقتصادي تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم الإنتاج بضائع أخرى أي أن الاستثمار يمثل الإنتاج الذي يستهلك مباشرة مثل البضائع الرأسمالية كالألات والتجهيزات والبناء⁽²⁾.

4 - من الناحية المالية والمحاسبة: يعرف على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية ولفترة زمنية محددة ويقصد الحصول على تدفقات مالية ومستقبلية وتعوض عن القيمة الحالية للأموال المستمرة وتعوض عن عامل المخاطرة والموافق للمستقبل، أما المحاسبة تتمثل في الاستثمارات ومجموع الممتلكات والقيم الدائمة والمعنوية أو المشتراة من طرف المؤسسة الهدف ليس بيعها أو تحويلها لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال لحسب العمر الإنتاجي لها⁽³⁾.

ب أهمية الاستثمار: إن الاستثمار أهمية بالغة من ناحية اقتصادية للمجتمع، حيث تمثل هذه الأهمية فيما يلي⁽⁴⁾:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين، وأيضا توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛
- يساهم الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومحاربة الفقر والجهل ويعمل الاستثمار على دعم البنية التحتية للمجتمع؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنون والإداريين والعمال الماهرة؛
- يقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة ؛
- يدعم الاستثمار الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخير بصرفها واستخدامها بما يخدم المصلحة العامة؛

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 02 من قانون رقم 19-09 من الجريدة الرسمية بترقية الاستثمار ص 18.

(2) عمار صخرى، التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 168.

(3) حسين على خربوش عبد المعطي رضا الوشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية المكتبية، 1996 ص 13.

(4) شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2012، ص 21، 22.

ومن منظور آخر يمكن القول أن للاستثمار أهمية تظهر على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني،
نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

1 الأهمية على المستوى الفردي: فهو يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار ويعمل الاستثمار على حماية ثروة المستثمر من مختلف أنواع المخاطر المختلفة التي تظهر له وأيضا يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الإرباح المحتجزة.

2 الأهمية على المستوى الوطني يمكن تلخيصها في النقاط التالية: في زيادة الدخل الوطني للبلاد وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني ، وأيضا دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

وللإشارة هنا فقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعطى هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني وعدم توافر البيئة و المناخ الاستثماري الملائم وغيرها.

ثانياً: تصنيفات الاستثمار:

أ - تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها: وتنقسم إلى:

1- الاستثمارات المادية (الحقيقية): هي التوصيفات التي تتحقق من خلال شراء، بيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات؛ و من مزايا هذه الاستثمارات⁽²⁾:

- فرصة للتحوط من تقلبات الأسعار من التضخم؛
- فرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية مما يزيد من فرص الربحية وتقليل المخاطر؛
- الإحساس الذاتي بالرضا في الملكية الشخصية؛

2- الاستثمارات المالية: تتسم باستخدام أصول مالية لا تستعمل مباشرة في إنتاج السلع والخدمات ، وإنما تعمل على توفير الأصول الحقيقية، من خلال توفير الأموال اللازمة لامتلاكها مثل: السندات، الأسهم.....

3 -الاستثمارات البشرية: تعمل هذه الاستثمارات على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات، المؤهلات والخبرات العلمية، الثقافية، التكنولوجية و المهنية النظرية و التطبيقية، و ذلك بما يجعل القوى العاملة الموجودة قادرة على إنجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفاء في كافة النشاطات الصناعية،

⁽¹⁾ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الثانية عمان، 2012، ص 33.

⁽²⁾ هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2003، ص 31، 32.

والزراعية، والثقافية والصحية و....، بهدف إيجاد مجتمع مرن قادر على الاستجابة لمختلف الظروف وخاصة في فترات الأزمات الكوارث والانقلابات⁽¹⁾.

ب- تصنيف الاستثمارات وفقاً لجنسية: يتم تصنيف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى ما يلي⁽²⁾:

1- استثمارات وطنية: تكون جنسية الاستثمارات أولوية في الكثير من الدول على الاستثمارات الأجنبية.

2- استثمارات أجنبية: يقوم بها الأفراد والهيئات أو الشركات الأجنبية أي من دول أخرى.

ج- تصنيف استثمارات حسب اتجاهات التأثير: يتم تصنيف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى ما يلي⁽³⁾:

1- استثمارات مباشرة: هي استثمارات في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات.

2- استثمارات غير مباشرة: هي استثمارات في الأوراق المالية باختلاف أنواعها الشركات الأعمال بهدف تحقيق الربح عن طريق البيع.

د- تصنيف استثمارات حسب طبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع :

1- الاستثمارات العمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2- الاستثمارات الخاصة: وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة .

3- الاستثمارات المختلطة: وتحقيق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص⁽⁴⁾.

ت- تصنيف الاستثمارات حسب المدة الزمنية: تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

1- استثمارات قصيرة الأجل: وهي استثمارات التي تقل مدة انجازها عن سنتين، و يكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2- استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

(1) أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2003، ص 20.

(2) معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

(3) قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(4) حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية، مصر، دار الفكر العربي، ط 1 سنة 1991، ص 40.

3 - استثمار طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة على مجتمع بصفة عامة وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتنفق مدة إنجازها خمس سنوات.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الاستثمار

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، ويمكن إيجاز هذه العوامل في ما يلي:

1- الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تقاس من خلال دراسة التغيرات السياسية وطريقة تداول السلطة، شكل الحكومة واستقرارها، والاحتجاجات المستمرة والإضرابات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي.

كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات، توسيعها وتنويعها؛ وتلعب الحكومة دورا هاما في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة لها ودرجة الانفتاح الاقتصادي⁽¹⁾.

1. مستوى الدخل الوطني: هناك علاقة ارتباط مباشرة بين الدخل والاستثمار وذلك لأن هذا الأخير مرتبط بمستوى الدخل الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الدخل تعني الزيادة في الفائض، ما يؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار؛ ولأن الزيادة التي تحصل في الفائض تدفع الجهة المستثمرة لأن تتوقع مزيدا واستمرارا في تدفق الفائض، كما أن الزيادة في الفائض تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثره إلى تطوير الطاقة الإنتاجية.

2. التطور التكنولوجي: يساعد التطور التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد من أرباح المشروع، وبالتالي زيادة الاستثمار، لذلك نجد أن المشاريع الاستثمارية في المدى الطويل تستثمر في الآلات الحديثة قصد زيادة أرباحها وبالتالي زيادة الاستثمار⁽²⁾.

3. مستوى الطلب الكلي: يؤثر مستوى الطلب الكلي على حجم الاستثمار في المجتمع، وذلك لأن زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على شراء آلات ومعدات.

(1) دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2009، ص 47، 48.

(2) نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 2007، ص 34.

4. **الضرائب:** تؤثر الضرائب على التكاليف الكلية للاستثمار، و بالتالي على الأرباح الصافية للمشروع؛ حيث أنه قد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمار أو إلى التأثير سلبيا عليه ⁽¹⁾. فالإعفاء الضريبي أو تخفيض الضرائب يسهم في زيادة الأرباح الصافية المتوقعة وهذا بدوره يشجع على زيادة الاستثمار في الجزائر.

5. **سعر الفائدة:** يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية، فإذا كان على المؤسسة أن تقتصر، فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما، أما إذا كانت المؤسسة تستخدم أرصدها المالية فإنها تتنازل عن الفائدة التي كان يمكن أن تجنيها لو أنه أقرضت هذا المال إلى شخص آخر بدلا من استثماره. ولا يخفى أن سعر الفائدة المرتفع يزيد من تكلفة الفرصة البديلة لأي مشروع استثماري و يخفض من الحافز على إقامته، أما سعر الفائدة المنخفض فتأثيره عكس ذلك، لأن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار علاقة عكسية ⁽²⁾.

6. **توقعات المستثمرين:** يقصد بالتوقعات التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر على التكلفة أو العائد وأهمها الحالة الاقتصادية المتوقعة في المستقبل ، والتي تؤثر على احتمال تحقق العوائد في المشروع، فإذا كانت الحالة المتوقعة للاقتصاد متفائلة فتزداد الرغبة في الاستثمار، أما إذا كانت التوقعات متشائمة فإن الرغبة تتجه نحو الانخفاض خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن التكلفة التي يتحملها المستثمرون تسبق تحقيق العوائد من المشروع مما يجعل التوقعات تؤثر في العوائد أكثر من تأثيرها على التكلفة، مع ذلك هناك عوامل يمكن أن تؤثر على تكلفة تنفيذ المشروع وأهمها أسعار مدخلات المشروع كأجور العمل وأسعار مواد البناء وغيرها ... وأن توقع ارتفاعها يقلل الرغبة في الاستثمار ⁽³⁾.

رابعاً: المناخ الاستثماري وتقييمه: نتعرض في هذا ال عنصر إلى المناخ الاستثماري من خلال تعريفه ومحاولة تحديد مختلف العوامل المشكلة له.

أ -تعريف المناخ الاستثماري: يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما على أنه:

1- « يحمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية، وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري » ⁽⁴⁾.

(1) رمضان محمد، مقلد على عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 99، 98.

(2) جيس جوانيش وريخا رد ستروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد الاقتصاد الكلي، دار المريح للنشر والتوزيع السعودية، 1999 ص 256.

(3) نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطن، الاقتصاد الكلي ومبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ط 1، الاردن، 2006، ص 189.

(4) ازغباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، 2004، العدد 11، ص 59.

2- « مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر في قراراته، لكنها تخرج عن سيطرته وتشمل: الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مدى ملائمة الجوانب التشريعية والمؤسسية والضريبية، إلى جانب توفير التمويل المحلي والخارجي، وأخيرا مدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة الكاملة وعلى رأسها سوق العمل »⁽¹⁾.

3- كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري بوصفه: « مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ».

ب عناصر المناخ الاستثماري: من أهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري نجد⁽²⁾:

1- سياسة الاستثمار: تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة على قرارات المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التمييز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع وتوضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا التي تمتلكها الدولة.

2- السياسة التجارية: تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانات الخاصة باقتصاديات الحجم بتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات.

3- سياسة تشجيع المنافسة: تساعد في تطوير عنصر التجديد والإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا للاستثمار.

4- السياسة الجبائية: لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تطبيقها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات، لذلك فإن وجود سياسة جبائية سليمة تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمارات.

⁽¹⁾ التأثيرات المتوقعة لنداءات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، مارس، 2011، متاح على

www.dhaman.org، تاريخ التحميل 2012/03/04، ص9.

⁽²⁾ سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص188-189.

5- إدارة الشركات: يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

6- المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلك المسئول للشركات، وتساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد للأعمال بتحدد فيه دور كل السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الجماعية للشركات.

7- تامين الموارد البشرية: إن تامين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية بعوامل الإنتاج ينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

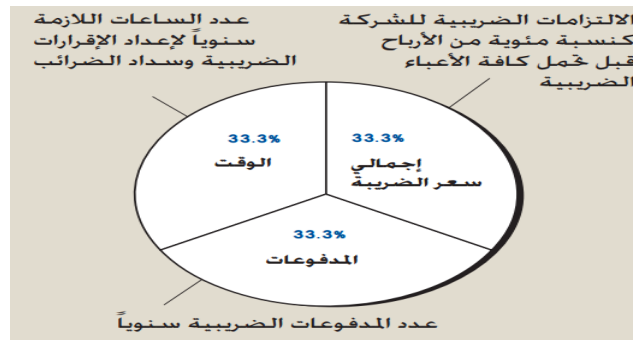
8- تطوير البنية التحتية والقطاع المالي: إن وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة، ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص، ويعتبر التمويل والبنية الأساسية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل ومحفز .

ج- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعتبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع الاستثمار من جهة المستثمر الأجنبي، حيث هذه المؤشرات تبين ترتيب البلد ودرجته في بعض المؤشرات وبين قرار المستثمر الأجنبي كونها تعتبر دليل متوفر للبيانات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي عن البلد التي يريد الاستثمار فهي فلا بد من معرفة هذه المؤشرات المؤثرة في تقييم مناخ الاستثمار.

1- مؤشر تحصيل الضرائب: يقيس مؤشر سهولة دفع الضرائب مجموع العبء الضريبي الذي تتحمله شركة نمطية صغيرة أو متوسطة الحجم، إضافة إلى عدد المدفوعات ومجمل الوقت الذي تستغرقه في الامتثال للقوانين الضريبية خلال سنة معينة، حيث يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى وهي:

- **مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً:** وتشمل عدد مرات التردد على السلطات لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
- **مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية:** في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي. بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبرا عنها بعدد الساعات سنوياً.
- **مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.**

شكل رقم 01: دفع الضرائب واقتصاديات المقارنة



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، البنك الدولي سنة 2009، ص43.

جدول رقم 02: موقع الجزائر في المكونات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب لسنة 2015

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط شمال إفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
المدفوعات (عدد)	27	20.7	11.8
الوقت (سنوياً)	451	242	175.4
إجمالي سعر الضريبة	72.7	34.1	41.3

المصدر: تقرير بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015 الموقع: www.Dhaman.org

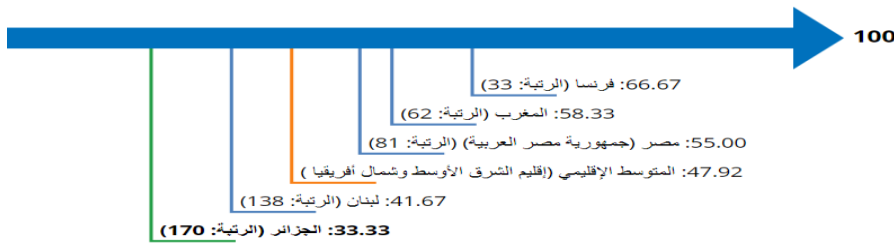
جدول رقم 03: موقع الجزائر في المكونات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب لسنة 2017

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط شمال إفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
المدفوعات (عدد)	27	17.9	10.9
الوقت (سنوياً)	265	203.4	160.7
إجمالي سعر الضريبة	65.6	32.6	40.1

المصدر: البنك الدولي <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#paying-taxes>

عرف مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية انخفاضاً ملحوظاً سنة 2017 بـ: 265 ساعة مقارنة بسنة 2015 التي كانت تصدر بـ 451 ساعة سنوياً، ولم يتغير مؤشر المدفوعات السنوية، حيث عرف ثبات في قيمته خلال الفترتين 2017-2015 بـ: 27 ساعة، أما فيما يخص إجمالي الضرائب فقط انخفضت سنة 2017 بـ 65.6% بنسبة انخفاض 10.83% مقارنة بسنة 2015، في حين لا تتعدى في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) 40.1%.

شكل رقم 02: دفع الضرائب واقتصاديات المقارنة



المصدر : البنك الدولي <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#paying-taxes>

2- مؤشر الشفافية: يعد مؤشر الشفافية أو مدركات الفساد والذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست سنة 1993 هذه الأخيرة اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد المالي مما يتأثر على سمعة الدول، وعلى ما تجعله من منفعة أو سوء لكل دولة، من خلال جهله بالبيئة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، وفقاً للقاعدة الاقتصادية المعروفة (رأس المال جبان)⁽¹⁾.

جدول رقم 04: مؤشر الشفافية الفترة 2013-2017

دول العربية	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	94	100	88	108	112
تونس	77	79	76	75	74
المغرب	91	80	88	90	81
ليبيا	172	166	161	170	171

مصدر: www.Transpareney.org

⁽¹⁾ غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، سنة 2016، ص 176، بتصرف.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر توجد ضمن البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، حيث استقر ترتيبها العالمي فوق 100، عدا سنتي 2013 و2015، حيث سجلت تقدما ملحوظا في ترتيبها سنة 2015 عند مركز 88 عالميا، قبل أن تتراجع في سنتي 2016 و2017، مما يعني أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، وهو ما يعني في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة النزيهة، ويرجع ذلك إلى عدم فعاليته الحكومية للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الفاعلين للقيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي وتسيير المال العام والصفقات العمومية، وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الاقتصادي والاستثماري⁽¹⁾.

3- مؤشر التضخم في الاقتصاد الجزائري: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي، في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري، من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والإرباح ورأس المال، كما يؤدي التضخم على تسوية النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر على تلك الأنشطة ذات الأجل القصير ويتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاقا بعيدا المدى⁽²⁾.

الشكل رقم 05: تطور معدلات تضخم خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.9	18.7	5.6	5.0	2.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	2.2	1.42	2.6	4.7	3.10	1.90	4.6	4.4	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.5		

المصدر: صندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/DZA>

⁽¹⁾ عبد الرزاق مولاي لحضور وبوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2017، جامعة ورقلة، ص 279، بتصرف.

⁽²⁾ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2007، ص 183.

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحريد الأسعار، التي كانت تحدد إداريا، وفي سنة 1991 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 49%، وهو ما ينعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية للسياسة المالية والنقدية الصارمة ما بين سنة 1994 وسنة 1996، تراجعت معدلات التضخم إلى 15% و1996 وخلال السنوات الأخيرة تقلص معدل التضخم ليستقر في حدود ما بين 2.9% سنة 2014 ومعدل 3.3% سنة 2013، وهو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، مما يمكن أن نعتبره عاملا إيجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

4- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: يصدر مؤشر أداء الأعمال بشكل سنوي منذ عام 2004 من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والذي يضع معايير لأنظمة العمل، وقيس فعالية القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، حيث يأخذ بعين الاعتبار بدء النشاط التجاري عدد الأيام المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمر والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب،² كما يقيس مؤشر أنشطة الأعمال أيضا تنظيمات سوق العمل

جدول رقم 06: مؤشر عام لسهولة أداء الأعمال

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	136	143	148	152	153	154	163	156

المصدر: <http://arabic.doingbusiness.org>

يظهر المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بالجزائر ترتيب تصاعدي بين الفترة الممتدة من 2010-2015، وهذا مؤشر على ضعف أنظمة العمل وفعالية القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال حسب تقرير البنك الدولي .

⁽¹⁾ ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² ضمان الاستثمار الدول العربية، للمؤسسة لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، نشرة فضيلة، العدد الفصلي الرابع سنة 2014 ص 13.

المطلب الثالث: مدخل الحوافز الضريبية

تعتبر سياسة التحفيز الضريبي سياسة حديثة النشأة، حيث يستعمل مصطلح الامتياز أو التحفيز الضريبي عادة للدلالة على الأساليب ذات الطابع الإنمائي، التي تتخذها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من أهداف أهمها جلب المستثمرين الأجانب إلى دولهم وتشجيع عملية التصدير، وهذه السياسة تحمل في طياتها العديد من المفاهيم والشروط التي يجب دراستها في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية وأهدافها

لقد اختلفت التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم باختلاف الأهداف المرجوة منه، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى تعريف الحوافز الضريبية وأهدافها.

أ - **تعريف الحوافز الضريبية** يقصد بالحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة من زيادة الاستثمار وتنمية الادخار. وهذا يعني أن الحوافز الضريبية هي إحداث آثار إيجابية، من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والمحلي وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز. تهدف الدولة من خلال منح الحوافز الضريبية إلى ما يلي⁽¹⁾:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد أو استمرار القائم منها وتوسعه.
- تشجيع الاستثمارات على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية.
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا من تحويلها إلى الخارج.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي، خاصة الصناعات التصديرية تامة الصنع لزيادة الصادرات.

من خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريف ملخصا ومجملًا للحوافز الضريبية:

"هي امتيازات تمنح إلى المستثمر من أجل تشجيعه على الاستثمار داخل البلد، وتنمية الادخار وزيادة الدخل الوطني".

⁽¹⁾ أمنية بوفرح، دليّة دادة، المداخلة حول أثر التحفيز الضريبي في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر، الملتقى الوطني حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، يومي 01 و02 ديسمبر 2015، ص 2.

ب -أهداف التحفيز الضريبي : تسعى سياسة التحفيز الضريبي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي :

1 -الأهداف الاقتصادية للتحفيز الضريبي: وتتمثل في ما يلي⁽¹⁾ :

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الضريبية تراكم رؤوس الأموال بتخفيفها للعبء الضريبي .
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها؛
- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب، ولرفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة؛
- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا، فتنمية الاستثمار ستؤدي بالضرورة على تنوع النشاط الاقتصادي.

2 -الأهداف الاجتماعية للتحفيز الضريبي وتتمثل في ما يلي:

- الامتيازات الضريبية يشجع التشغيل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة ؛
- يعمل التحفيز الضريبي على تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية من أجل تحسين مستوى المعيشية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الضريبي: تنقسم حسب طبيعتها إلى عوامل ضريبية و غير ضريبية:

أ -العوامل الضريبية: وهي العوامل التي ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار التحفيز الضريبي وتتمثل في:

- 1- طبيعة الضريبة: تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ، ولهذا فإن الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي ؛ من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المرغوبة فيها، إضافة إلى هذا ضرورة دراسة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الاقتصادية .

2- شكل التحفيز: يأخذ التحفيز شكل الإعفاءات والتخفيضات ، والغرض منها تحقيق جملة من الأهداف المختلفة على شكل التحفيز بالوفيق فيما بينها.

3- زمن التحفيز: عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الضريبي ، حيث من الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، والفترة الزمنية اللازمة لها ، من أجل تحقيق الأهداف المراد بلوغها.

4- مجال تطبيق التحفيز: للحوافز الضريبية إطار عملي لا بد من تحديده بعناية ، حتى لا تكون له انعكاسات سلبية على السياسة الاقتصادية للدولة، ويتمثل هذا الإطار مثلاً في الاستثمارات المنتجة التي لها قدرة كبيرة في

⁽¹⁾ إلهام بوجعدار، سناء العايب، مرجع سبق ذكره، ص11.

تحقيق نتائج ايجابية، تساهم في تحقيق وضعية اقتصادية واجتماعية أفضل. والمؤسسات التي تخدم الإقتصاد الوطني حتى وإن كانت لا تحقق أرباحا مالية، مثلها المؤسسات التي تشغل نسبة عالية من اليد العاملة.

ب - **العوامل غير الضريبية:** تعمل العوامل غير الضريبية على توفير المحيط الملائم للقيام بالأدوار التي وضعت من أجلها سياسة التحفيز الضريبي وتتمثل في:

1- **العنصر السياسي:** يراعى كل مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي في اتخاذه لقرار الاستثمار في أي بلد ، الحالة السياسية لمكان الاستثمار، ولهذا فإن الاستقرار السياسي يعتبر أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري.

2- **العنصر الإداري:** يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الضريبي، فكلما كانت هناك معوقات إدارية كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة وغيرها من السلوكات الإدارية السلبية كلما أثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية.

3 - **العنصر التقني:** تساهم البنية الاقتصادية بقسط كبير في توفير بيئة للاستثمار ، أي أن التطور في الهياكل التقنية للدولة يوفر تسهيلات في الاتصال والتمويل والتنقل، وهذا ما يستقطب المستثمرين الأجانب .

4 - **العنصر الاقتصادي:** إن فعالية التحفيز الضريبي تستدعي وجود بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار ، من حيث وفرة الأسواق واليد العاملة المؤهلة، ومصادر التمويل وتسهيل التعاملات المالية والإقتصادية.

ثالثاً: مكونات وشروط فعالية سياسة الحوافز الضريبية

أ- **مكونات الحوافز الضريبية:** سنناول فيما يلي أهم مكونات الحوافز الضريبية وهي⁽¹⁾:

1 - **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارستهم نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط وحجمه وموقعه الجغرافي ونطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدته بين سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول الأخرى كالسنغال، ويمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن تصل مجموعة أرباحه إلى 100% من قيمة رأس مال المستثمر عندما ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي ، غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها :

⁽¹⁾ طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار المباشرة في الجزائر ، جامعة البليدة سنة 2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ص 5 و6.

● مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي ، فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.

● عند تحقيق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها الضرائب في الأصل.

2- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبة بناء على التوجيهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، ومن جهة نظرنا فإن التخفيضات الضريبة أكثر جدوى هي طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية :

■ أهم مشاكل استخدام الإعفاءات الضريبي هو إنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

■ إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له فترة الإعفاء باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

3- المعدلات التمييزية: ويقصد بيها تصميم جدول للأسعار الضريبة ، يحتوى على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

4- نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبة بالنظر إلى تأشيرته المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل .

5- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر سنة معينة وهذا بتحملها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

رابعا: شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي : إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي وبلوغها الأهداف المرجوة مرهون بتوفير جملة من الشروط نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

✓ أن يتسم النظام الضريبي بالبساطة والشفافية والوضوح؛

⁽¹⁾ سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص259.

- ✓ توفر الظروف الاقتصادية الضريبية ، الاجتماعية والسياسية الملائمة لتطبيق الإجراءات التحفيزية؛
- ✓ يجب توجيه التحفيزات الضريبية للأنشطة ذات الأهمية الأساسية للمجتمع وتقدمه؛
- ✓ يجب أن تتناسب أهمية الإعفاءات والتخفيضات مع درجة أهمية النشاط؛
- ✓ يجب أن يكون حجم التحفيز هام بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار؛
- ✓ يجب أن تتوافق سياسة التحفيز الضريبي مع إرادة المؤسسة في توظيف مواردها الناتجة عن تلك التحفيزات في توسيع نشاطها وتحقيق فائض في المستقبل؛
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على التحفيزات الضريبية ، وإعلام المؤسسات بأشكال التحفيزات وشروط الاستفادة منها ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطته.
- ✓ تأهيل الإدارة بحيث يجب أن تكون نشطة، كفأة ونزيهة كما يجب أن تمتلك عناصر تؤهلها للقيام بدورها على أكمل وجه، وتجنبها التكاليف الزائدة ضياع الوقت .
- ✓ تقييم مردودية التحفيزات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة التحفيز الضريبي ، ذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة، وهذا من خلال معرفة حجم الاستثمارات الجديدة المنشأة ومدى توزعها على مختلف الصناعات حجم رأس المال المستثمر، حجم العمالة المستخدمة .

رابعاً: التحفيزات الضريبية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار قبل سنة 2000

أ - مرحلة الستينات: تعتبر مرحلة انتقالية حيث تم إصدار عدة قوانين متعلقة بالاستثمار وهي كالتالي:

1 - قانون الاستثمار لسنة 1963:

صدر قانون الاستثمار الخاص 63-277 بتاريخ 1963/07/26 وهو أول استثمار في الجزائر المستقلة، ولقد جاء القانون بهدف تحديد الضمانات العامة والخاصة المقدمة للمستثمرين المنتجين في الجزائر ، والحقوق والواجبات وكذا الامتيازات المترتبة عن ذلك ، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لتدخل الدولة في المجال الاستثمار، حيث كان هذا القانون موجها خاصة للمستثمرين الأجانب أو لرؤوس الأموال الأجنبية بشروط أهمها: *توطين الاستثمار* تحديث وتحديد عوامل الإنتاج، *التكوين والترقية والمهنية للعمال⁽¹⁾؛ وقد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق إتفاقيات. ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽²⁾:

(1) قانون رقم 277/63 الصادرة، بتاريخ 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد 53 المؤرخ في 1963/08/02.

(2) عليوش قريوع كمال (1999)، قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص6.

- حرية الاستثمار لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وحرية التنقل والإقامة والتي تضمن للأشخاص العاملين في المؤسسات الأجنبية المساواة أمام القانون (ولاسيما المساواة الجبائية)؛
- تمتع الشركات المستثمرة بقانون ضريبي خاص وهذا خلال مدة زمنية لا تتعدى 15 سنة ابتداء من تاريخ الحصول على الاعتماد؛
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم المختلفة على الأرباح الصناعية خلال خمس سنوات؛
- إعفاء التجهيزات والمعدات الضرورية ، وأيضا إعفاء النشاط الاستثماري من الرسوم والحقوق الجمركية أثناء الاستيراد؛
- إعفاء كلي أو جزئي من حقوق نقل الملكية بالنسبة للمستثمر؛
- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج خمس سنوات على الأكثر؛

2 - قانون الاستثمار لسنة 1966:

لقد جاء قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 بعد فشل قانون 1963، حيث كان موجها لتحديد دور رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية، وكذلك مكانتها إلى رؤوس الأموال الوطنية، فقد حدد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص عند طلبه الموافقة عليه من قبل السلطات الإدارية، وتحديد المجالات التي يمكن الاستثمار فيها ، حيث حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية يقتصر على الدولة فقط، في حين يسمح للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي الاستثمار في قطاعات أخرى، ولقد تضمن كذلك العديد من الامتيازات الضريبية أهمها⁽¹⁾:

- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على العقارات المبنية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ابتداء من السنة التي تنتهي بها أشغال البناء ؛
- ✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل؛
- ✓ تخفيض معدل الرسم على رقم الأعمال؛
- ✓ الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- ✓ الإعفاء من الدفع الجزئي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

⁽¹⁾ قانون رقم 66/284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 1966/10/17.

إن هذا القانون لم يعطي نتائج أحسن من سابق ، فقد فشل كذلك في جلب رؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين وهذا رغم حملة الامتيازات المالية والضريبية التي منحها؛ ويمكن إرجاع سبب فشله إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية لتلك الفترة، بالإضافة إلى اتفاقية التأميم التي كان بنص عليها القانون.

ب - فترة الثمانيات: في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 1982/09/28، أكدت الجزائر نيتها في شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة ، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل المشاركة المحلية (المادة 22)، وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة ، والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات ، ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى (المادة 12)، وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية ، كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، وضمان حق التحويل، وكشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطين فقط ، رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ، ولم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 13/86، حيث بقي هذا الأخير حبرا على ورق، وإلى جانب قانون الشركات رقم 14/86 قد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا، وربما يفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى ، من حيث المزايا التفضيلية. والملاحظ على التشريعات السابقة أنها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية وقانونية بين المستثمر الأجنبي والمحلي من جهة، والعام الخاص من جهة أخرى، وهذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990⁽¹⁾.

ج - فترة التسعينات: ولعل ما يميز هذه المرحلة كونه بداية الإصلاحات الفعلية في المجال الاقتصادي للدولة ككل وذلك من خلال إصدارها لعدة قوانين ومراسيم تشريعية تؤكد تغير النظرة الاقتصادية فيها وكان أهمها: 1 - قانون النقد والقرض⁽²⁾: يعتبر القانون رقم 10/90 والصادر في 1990/04/14 المتعلق بنصه بالنقد والقرض، من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستشارات الأجنبية لي مستوى بنك الجزائر كما اسند مجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع الاستثمارية المقدمة، ومنه فإن قانون النقد والقرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار في الأصل ، وإنما له علاقة به من حيث كونه المنظم للسوق

⁽¹⁾ قانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12، المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية، الجريدة الرسمية 1988/01/13.

⁽²⁾ الجريدة الرسمية الجزائري العدد 16 المؤرخة 1990/04/16 ملغى، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض.

المالي وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال. وأول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بالمعيار الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم، حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطاتها الاقتصادية الغير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرغة عنها ، أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب قانوني ، وبذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية، كما أن هذا القانون وفي مادته 183 شجع على إقامة علاقات استثمارية بين المتعاملين الوطنيين والأجانب ، رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا، وفي مادته الموالية 184 حدد ضمانات تخص نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد المحقة للمستثمرين الأجانب، إما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل أنشطتهم التكميلية في الخارج والمتعلقة بأعمالهم داخل الجزائر⁽¹⁾.

2 - المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 1993/10/5 يتعلق بترقية الاستثمار:

مع مطلع التسعينات أظهرت الجزائر توجهها نحو اقتصاد السوق، وتفتحتها على الاستثمار الأجنبي وعيا منها بأهميته في تنشيط الاقتصاد الوطني ، لاسيما بعد التحسين الملحوظ الذي عرفته أسعار البترول مطلع هذه العشرية لذلك صدر في أكتوبر 1993⁽²⁾ المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ، والذي جاء لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء.

وقد جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو ما يؤكد الإرادة الواضحة والجادة للدولة، من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ولقد حدد هذا المرسوم مجال تطبيق مبدأ حرية الاستثمارات الأجنبية، بحيث بين المجالات المفتوحة لها والتي يطبق فيها مبدأ الحرية بدون أية قيود، ولكن في المقابل أورد استثناءات مفيدة لها ، بحيث منعها في بعض الحالات و بقي على نظام الترخيص في بعض الأنشطة الأخرى، ليكون بذلك قد احدث العديد من التغيرات التي تركز في ما يلي:

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين؛
- إعفاء القطاع الخاص الأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة؛
- منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار؛

(1) منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثرها على التنمية الاقتصادية دار الراجحي للنشر والتوزيع، الاردن 2013، ص 95.

(2) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64 ، الصادرة بتاريخ 1993/10/10

خامساً: التحفيز الضريبية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار بعد سنة 2000

أ - المرحلة بعد التسعينات: تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسين الأوضاع الاقتصادي، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع بإصدار حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عاجلت موضوع الاستثمار ما يلي:

1 - الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار: وقد جاء هذا الأمر من أجل إعطاء دفع جديدة لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بع نتائج السلبية التي خلقتها المرسوم التشريعي رقم 93/12 حيث أوضحت التجربة بعض النقائص والقصور فيه ، طالما لم يحقق ما كان مرجوا منه، رغم جملة الضمانات والحوافز التي قدمت فيه ، لذلك جاء المرسوم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار في صيغتين جديدتين لتعزيزي الحوافز ويشجع على إقامة وجلب المزيد من الاستثمارات ، ويتفادى بالتأكيد ما وقع بالمرسوم السابق من عجز وإخفاق ومن بين أهم ما جاء فيه جملة من المبادئ الأساسية والتي نلخصها كما يلي:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.
- ويمكن الإشارة هنا إلى قانون المالية لسنة 1996 إلى نص المادة 138 من قانون الضرائب لنفس السنة وكذا المادة 309 من قانون الضرائب ، والتي تضمنت في مجملها عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدر عن سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:
- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضرائب المفروضة على أرباحهم المحققة بصورة مؤقتة ولمدة خمس سنوات.
- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي بصفة مؤقتة لمدة خمس سنوات.
- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر نحو 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع⁽¹⁾.

2 - الأمر 01-04 والصادرة بتاريخ 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها: إذ يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة لإحدى عشر فصلاً تناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمالها الاجتماعي وكيف يتم الاقتناء والتنازل عنها والتركيبية العامة والتكوين المتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، وتتناول

(1) انظر: الأمر 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 يتعلق بتطوير والاستثمار، الجريدة الرسمية ص 04، والمادة 14 من أمر 03-01.

كذلك الأحكام المتعلقة بالخصوصية المدرجة في المنصوص عليها في تفصيل المواد من 20 إلى 25، وكيفية القيام بها، وكل الإجراءات المتعلقة بالعمال الأجراء العاملين فيها، وكذا مراقبة عمليات الخصوصية وشروطها العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها ، ويضاف إليها الأمر القانوني رقم 01/17 المؤرخ في 2001/10/21، والذي ينضم المؤسسات العمومية الاقتصادية ويجدد وتيرة سيرها وكل الأحكام المتعلقة بخصوصيتها.

3 -المرسوم التنفيذي رقم 02/373 الصادرة في نوفمبر 2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية ، للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 -الأمر 03/11 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض ، حيث تم إلغاء القانون 90/10 السابق في المتعلق بالنقد والقرض وتعويضه بالأمر 03/11 الذي يسمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية وصولاً إلى تحديد قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

5 -المرسومين التنفيذي رقم 356/03 ورقم 357/03 المؤرخين في 2006/10/29 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

6 -المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 2008/10/22 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07، والقرار الوزاري المشترك الصادر في 2008/07/25 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 11/03 .

7 -قانون المالية التكملي: والذي يخص الاستثمارات العمومية ، في إطار البرنامج الخماسي الثاني 2010/2014، إضافة إلى الأمر 11/12 المؤرخ في جوان 2011⁽¹⁾.

8 -قانون 16/11 المؤرخ في 2011/12/28 والمتضمن لقانون المالية 2012 الصادر في الجريدة الرسمية 72 بتاريخ 2011/12/29 والمتعلق بالزامية خضوع المستثمرين الأجانب إلى قاعدة 49%-51% .

ب -قانون الاستثمار 2015/2016:

1 -قانون الاستثمار لسنة 2015 والصادر بتاريخ 2014/12/31 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 78 تضمن قانون المالية لسنة 2015 تعديلات على الأمر رقم 01-03 الموافق لـ 2001/08/20 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار ، والمدرج فيه تدابير دعم جديدة والمشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وتحقيق ضرائب المؤسسات:

⁽¹⁾ الأمر 11/12 المؤرخ في 2011/06/18 يضمن قانون المالية التكملي 2011.

- إدراج الإعفاء من حقوق التسجيل بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضع للنظام العام⁽¹⁾.
 - اللامركزية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁽²⁾.
 - الإعفاءات المؤقتة للاستثمارات الصناعية ولمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية .
 - كما تستفيد الاستثمارات في مجال البحث والتطوير من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي⁽³⁾.
 - إضافة إلى جملة من التدابير الجمركية⁽⁴⁾.
 - يوجد معدل الضريبة على أرباح الشركات لكل النشاطات وذلك بإرجاعه إلى نسبة واحدة وهي 23% كذا تحديد النشاطات والمؤسسات الخاضعة للضريبة الجزافية⁽⁵⁾.
- 2 - قانون المالية 2016: الصادر في 2015/12/31 تحت رقم 18-15 العدد 72 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: شهد هذا العام مزيد من التحفيزات وجلب الاستثمارات ، سواء بدعم وتشجيع المحلي منه أو زيادة جذب الاستثمار الأجنبي، والذي يتضمن نصه ثلاثة مستويات من الامتيازات:
- ✓ امتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة؛
 - ✓ امتيازات إضافية ممنوحة للاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة؛
 - امتيازات استثنائية للمشاريع ذات الفائدة للاقتصاد الوطني.
- 3 - الامتيازات المشتركة: فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع:
- +إعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة السلع والخدمات المستوردة؛
 - +إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة⁽⁶⁾؛
 - +إعفاء من حقوق نقل الملكية والإشهار العقاري؛
 - +إعفاء من حقوق التسجيل والإشهار العقاري وكذا التخلص المتعلق بالتنازلات العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار؛

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة من قانون المالية لسنة 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه.

⁽²⁾ المادة 97 من قانون المالية 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه.

⁽³⁾ المادة 76،75 من قانون المالية لسنة 2015.

⁽⁴⁾ المادة 59 من قانون لسنة 2015.

⁽⁵⁾ المادة 13،12 من قانون المالية لسنة 2015.

⁽⁶⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 12،13،16،17،18 من قانون الاستثمار 2016.

- تخفيض 90% من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة؛

- إعفاء كل العقارات التي تم اقتناؤها في إطار انجاز المشروع ولمدة عشر سنوات؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة والرفع من رأس مالها؛

- فيما يخص مرحلة الاستغلال ولمدة ثلاث سنوات بعد محضر بداية الاستغلال محرر من قبل المصالح الجبائية

الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات، الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.

- تخفيض 50% من سعر الإيجار السنوي للأرض من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة الاستغلال⁽¹⁾.

4 - الامتيازات الإضافية والاستثنائية: تتعلق الامتيازات الإضافية والاستثنائية خصوصا بإطالة مدة الامتيازات

المشتركة، خمس سنوات و ثلاث سنوات بالنسبة للامتيازات الإضافية حيث تصل إلى عشر سنوات إذا كانت الامتيازات استثنائية.

5 - الامتيازات الخاصة: من جهة أخرى يتضمن المشروع امتيازات خاصة موجهة خصوصا للاستثمارات

بمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق التي تستلزم دعم خاص من الدولة.

1 - فيما يخص انجاز المشروع: تكفل الدولة الجزئي أو الكلي بتكاليف أشغال بناء المشروع ، بعد تقييم من

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات؛ أيضا التخفيض من سعر الإيجار للأرض المحددة من طرف إدارة أملاك الدولة.

2 - فيما يخص مرحلة الاستغلال: نفس الامتيازات المذكورة أعلاه لمدة 10 سنوات

إضافة إلى نزع حق الشفاعة والتجلي عن قاعدة 49%، 51% المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

من نص قانون الاستثمار الذي تم المصادقة عليه من قبل مجلس الأمة. ويوضح عرض الأسباب لنص القانون،

بأن حق الشفاعة فقد دوره كأداة لمراقبة دخول الأجانب إلى الاقتصاد الوطني ، وهذا منذ إلغاء إجراء المرجعية

القبليّة من طرف المجلس الوطني للاستثمار ، لهذا تم اقتراح الاكتفاء بالنسبة لخفض قيمة المعاملات نقدا بحق

الشفاعة المؤسس في إطار قانون الإجراءات الجبائية ، مع التحفظ على توسيعه إلى الأسهم أو الحصص

الاجتماعية حسب النص القانوني الذين يشير إلى أنه تم إدراج إجراء في هذا الخصوص في قانون المالية التكميلي

لسنة 2015، إضافة إلى أن حق الشفاعة، لم يعد له مكان في قانون الاستثمار الذي ينص في المادة 30، على

إخضاع جميع عمليات نقل الأسهم أو الحصص الاجتماعية ، وكذا ممتلكات من طرف أو لصالح أجنبي

لترخيص من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار ، ويأتي إجراء مراقبة التحويلات، هذا المستعمل في أغلب

القوانين المتعلقة بالاستثمار، لتعويض قانون الشفاعة الذي يبقى إجراء ذا طابع لا يتناسب مع العمليات

(1) المادة 19 سبق ذكره سابقا.

الصغيرة، وأيضا خارجة عن القانون العام حسب توضيحات عرض الأسباب وحسب المادة 31، فإن التنازلات في حدود 10% أو أكثر من الأسهم والحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية، التي تملك مساهمات في المؤسسات الجزائرية، التي تعتبر تنازلات غير مباشرة يجب أن تمر عبر مجلس مساهمات الدولة، كما جاء في نص هذا القانون العديد من الإجراءات الخاصة والمتعلقة بالاستثمارات الوطنية.

2 قانون المالية 2017

المادة 15: لا يمكن الاستثمارات التوسع وإعادة التأهيل المذكورة في المادتين 13 و14 أعلاه الاستفادة من المزايا المنشأة بموجب القانون رقم 16-09 المبرم في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكورة أعلاه إلا بشرط أن يساوي مبلغها أو يفوق⁽¹⁾:

أ) نسبة 25% من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تكون هذه الاستثمارات أقل أو تساوي 100.000.000 دج

ب) نسبة 15% من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 100.000.000 دج وتكون أقل أو يساوي 1.000.000.000 دج

ج) نسبة 10% عندما يفوق مبلغ الاستثمار 1.000.000.000 دج

المادة 19: عند انتهاء فترة الإعفاء بعنوان هذه المزايا يمكن الوحدات والمنشآت الواقعة في المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المورخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه أن تستمر وحدها في الاستفادة بالنسبة لما تبقى من فترة الإعفاء الممنوحة لها مما يأتي:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات حسب نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فيها
- إتاوة بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات أو 15 سنة حسب منطقة الموقع و 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة.

⁽¹⁾ المادة 15 من القانون رقم 17-09 الجريدة الرسمية المورخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت، سنة 2017 ص10.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

لقد تم تناول موضوع الحوافز الضريبية من قبل العديد من الدارسين والباحثين في مجال المالية والمحاسبة من جوانب مختلفة، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث ذكر بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا منها الدراسات العربية والأجنبية .

المطلب الأول: الدراسات العربية

دراسة كليبات بسمة 2017: عنوانها «دور التحفيز الضريبية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» مالية ومحاسبة أطروحة دكتوراه جامعة باجي مختار عنابه

تهدف هذه دراسة إلى تقييم سياسة التحفيز الضريبي المطبقة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها في البحث ، وسبل دعمها ، ونتائج الدراسة: إتباع الجزائر سياسة التحفيز الضريبي من أجل تشجيع الاستثمار ، في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أصدرت العديد من قوانين الاستثمار في هذا المجال والتي منحت جملة من التحفيز الضريبية لصالح المؤسسات ، كما تلجأ المؤسسات الصغيرة إلى هيئات وهيكل دعمها من أجل الاستفادة من التحفيز الضريبية التي تمنحها، ومن أم التوصيات هذه الدراسة: على المؤسسة اهتمام بالجانب الضريبي من خلال إنشاء مصلحة خاصة تهتم بالشؤون الضريبية للمؤسسة مثل اختيار الشكل القانوني للمؤسسة تسيير الخطر الضريبي، المنازعات باعتبار الضريبة تؤثر على كل جوانب المؤسسة .

دراسة حسين عاشور العتاي 2012: عنوانها «دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الإقتصاد العراقي»

هدفت هذه الدراسة إلى البحث والتحليل على أثر الإعفاء الضريبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي. مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية ، ومن أهم نتائج الدراسة : أن الإعفاء الضريبي هو عدم فرض ضريبة على دخل معين كان بالأساس مفروضا عليه بنص قانوني ، تفرضه السلطة التشريعية والغرض من الإعفاء تشجيع نشاط معين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وأن المستثمر الأجنبي يفكر بالعائد الذي سيحصل عليه أكثر من الإعفاءات التي ستمنح له وهذا يعني أن تأثير العوائد والمنافع التي ستجنيها من الاستثمار في بل ما تكون أكبر وتحظى باهتمام أكثر من الإعفاءات الضريبية أما التوصيات الدراسة:- إعداد البيانات والإحصائيات والمعلومات الخاصة بالإعفاءات ويجري ذلك بالتعاون بين الهيئة

الوطنية للاستثمار والهيئة العامة للضرائب والجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط وبشكل دوري ومنتظم ، وإعطاء أهمية خاصة للإستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية، وذلك لتنشيط ورفع كفاءة الأداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة .

دراسة طالي محمد 2009 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس: عنوانه «أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار في الجزائر»

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية ودور الاستثمار الأجنبي كأحد مصادر التمويل الخارجي ، وفي تقليل معدلات البطالة وإبراز دور الحوافز الضريبية في كونها أسلوب لجذب المستثمرين، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر تبقى ضعيفة ، مقارنة بما هو ممنوح مع تونس ، وما أوصت به الدراسة إلى ضرورة تقديم المزيد من الحوافز الضريبية لأن ما قدم لا يزال بعيد على ما هو موجود على مستوى العالمي .

دراسة زينات أسماء 2017: عنوانها «دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرض الاستثمار في الجزائر» جامعة الجزائر 03 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري ، وتقييم فعاليتها في تعزيز فرض الاستثمار ، ومدى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية ، وترشيح التحفيزات الجبائية ، ومن أهم نتائج الدراسة: أن الاعتماد إلى سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار ، هو أسلوب غير كافٍ من حيث المردودية والتكاليف ومن ثم فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر ، هو توفير إطار قانوني مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية ، وأن سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص الاستثمار، حيث أصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب، فبعض المستثمرين يقدمون طلبات الاستفادة والإعفاءات الجبائية ، وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغيير نشاطهم أو التوقف عن النشاط كلية دون محاسبة أما بخصوص أهم توصيات الدراسة: استخدام معيار الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجبائية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العمومية المقابل منح التحفيزات .

دراسة حيدر نجيب أحمد المفتي : «سياسة الامتيازات والحوافز الضريبية وتطبيقها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية» جامعة ديالى :

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل الكثير من المسائل والمواضيع ذات العلاقة بسياسة منح الامتياز والحافز الضريبي بالإعفاء من الضرائب ، إلى الرسوم في التشريعات النافذة ومن أهم نتائج هذه الدراسة : تعد سياسة منح الإعفاء الضريبي جزء من سياسة الدولة في مجال الضريبة ، وهذه الأخيرة هي جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة المالية فهي تدخل أيضا كمكون من مكونات السياسة الاقتصادية ، فتتصب في خدمة الاقتصاد الوطني للدولة المعنية أي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما تؤثر سياسة الإعفاء الضريبي تأثير إيجابي في دعم الأسعار للسلع والخدمات المنتجة وتكاليفها وما إلى ذلك من دعم لمستوى التنافس للمشروع أو المؤسسة الاستثمارية والإنتاجية في الأسواق ، بما له علاقة بالمحافظة على توازن الأسعار الاقتصادية، وإعادة استثمار الأرباح المتوفرة من الإعفاء الضريبي . ومن أهم التوصيات في هذه الدراسة: إيجاد معيار التمييز بين المشاريع القصيرة الأجل والطويلة الأجل عند منح الإعفاء من الضرائب والرسوم ، بما يحقق عدالة ضريبي لهذا الامتياز بشكل أوسع وأكثر فائدة على أرض الواقع ، والتوسع في نطاق منح الإعفاء الضريبي وعدم التحديد في مناطق معينة تقام فيها المشاريع الاستثمارية أو الثمالية الموجودة والمستغلة في خدمة المشروع أو المؤسسة الاستثمارية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة Jinyan Li ، 2007 بعنوان: «Development and tax Policy Case Study of China»

وهي عبارة عن مقال علمي، وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور السياسة الضريبة في التنمية الاقتصادية، بالإشارة إلى حالة الصين، حيث تم التعرض خاصة إلى الحوافز الضريبة في جذب الاستثمارات الأجنبية في إطار اقتصاد السوق، ومدى تأثيرها على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في الصين ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحوافز الضريبة كان لها تأثيرا ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث لعبت دورا أساسيا وهاما خلال السنوات السابقة ، وقد ظهر ذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، وهذا ما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة العوامل التي ساعدت في نجاح سياسة الحوافز الضريبة في الصين والتي من أهمها شفافية السياسة الضريبة و بساطة الإجراءات الضريبة، بالإضافة إلى كفاءة الإدارة الضريبة في تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في النظام الضريبي .

دراسة (Adepeju 2012 ، Shakirat،Babatnde)

«The Impact Tax Incentives on Foreign Direct Investment in the oil and Gas Sector in Nigeria»

وهي مقالة بمجلة الأعمال والإدارة للجامعة فرانت كومي سون بالهند سنة 2012 بحثت هذه الدراسة في العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ما إذا كانت العوامل المختارة مثل الحوافز الضريبية ، وتوفير الموارد الطبيعية واستقرار الاقتصاد الكلي وحجم السوق والانفتاح على التجارة ، وتطوير البيئة التحتية والمخاطر السياسية، تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع النفط والغاز في نيجيريا، وتوصي الدراسة بضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع أنظمة جديدة لتشجيع نوع الاستثمار الأجنبي المباشر ، اللازم لدعم الأهداف الاقتصادية للروية 2020 مثل توفير البنية التحتية اللازمة وخاصة الكهرباء وهذا من أجل تحسين النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا .

المطلب الثالث: مميزات الدراسة

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن القاسم المشترك هو تأثير الحوافز الضريبية على اقتصاد البلد ، حيث أخذت كل دراسة مجال معين فدراسة مثلاً Jinyan Li أن الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية بنسبة دراسة في الصين، دراسة (Adepeju، Shakirat،Babatnde) أظهرت أن الحوافز الضريبية لها أثر سلبي على استقرار اقتصادها الوطني ، بنسبة الدراسة في نيجيريا ؛ ويمكن عرض مميزات دراستنا في النقاط التالية:

- ✓ أن الحوافز الضريبية هو أسلوب لجلب المستثمر .
- ✓ أن الحوافز الضريبية يكون تأثيرها سلبي وإيجابي وهذا يرجع الى قوانين والتشريعات التي معمول بها كل الدولة.
- ✓ أن الحوافز الضريبية في الجزائر لا زالت بعيد كل بعد إلى موجود على مستوى العالم .

خلاصة الفصل الأول :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والاستثمار والخوافز الضريبية والعلاقة بينهما وأهم الدراسات السابقة التي تطرق إليها الباحثين. وقد تمكنا من ذلك استخلاص ما يلي :

✓ تعتبر الضريبة فريضة نقدية تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بغرض تغطية أعبائها العامة.

✓ تلعب السياسات التحفيزية الضريبة دورا هاما في استقطاب الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية.

✓ الاستثمار هو نشاط إنساني هادف حيث يعمل على مضاعفة الخبرات المادية والمعنوية .

لذا ستكون دراستنا في الفصل الثاني منحصرة جانب التطبيق للدراسة من أجل معرفة أكثر بالخوافز الضريبية وتأثيرها على الاستثمار في الجزائر .

الفصل الثاني: الإطار الميداني للوكالة
الوطنية لترقية والتطوير الاستثمار

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الفصل السابق إلى ماهية الحوافز الضريبية والاستثمار والعلاقة بينهما على أساس نظري ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، من أجل معرفة أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر، وسوف نقوم بتحليل الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار على المستوى الوطني، حيث تم اختيار الفترة (2002-2016) لما تميزت به من عدة تعديلات طرأت على سير عمل الوكالة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: مدخل إلى الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار

المبحث الثاني: أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: مدخل إلى الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار بمثابة الداعمة والمحفزة للاستثمار في الجزائر، وخصوصا إذا كانت تحقق الأهداف المنشودة منها، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى :

- التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار.
- آلية عمل الوكالة.

المطلب الأول: التعريف والإطار القانوني للوكالة ومهامها

سيتم في هذا المطلب التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار ، و الإطار القانوني للوكالة الذي تقوم عليها إضافة إلى مهامها .

أولاً: التعريف بالوكالة والهيكل التنظيمي:

أ. **التعريف الوكالة:** أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار (ANDI) لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وعملا بأحكام المادة من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم (6) 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة⁽¹⁾.

وعلى أساس هذا المرسوم تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي والولائي إلى 21 شباك لا مركزي وحيد.

ب. **الهيكل التنظيمي:** يشكل الهيكل التنظيمي كيان المؤسسة، والأداة التي تمكنها من القيام بمهامها، ويبين المستويات الإدارية المختلفة وتوزيع السلطات والمسؤوليات عليها، كما يبين وسائل الاتصال الرسمي بينها ومستويات الإشراف عليها،⁽²⁾ لذا يتعين على كل مؤسسة عامة أن تضع هيكلًا تنظيميًا يتناسب مع طبيعة العمل الذي تقوم به وحجمه. ويظهر من خلال قراءة النصوص القانونية لاسيما المادتين 23، 24 من الأمر رقم 01/03 المتعلق بترقية الاستثمار والمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المتضمن صلاحيات الوكالة

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة (1).

⁽²⁾ الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/05/15.

الوطنية لترقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها والقرار المؤرخ في 27 شعبان المتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

ثانيا: الإطار القانوني للوكالة:

تمثل النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وهي عبارة عن أوامر ومراسيم تنفيذية وقرارات التي على أساسها يتشكل الإطار القانوني للوكالة⁽¹⁾ .

- أ - الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي 1422 الموافق لـ 20/08/2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.
- ب - الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 19 جمادي الثانية 1427 الموافق لـ 15/07/2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
- ت - المرسوم التنفيذي رقم 355-06 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09/10/2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلية وتنظيمه وسيره.
- ث - المرسوم التنفيذي رقم 356-06 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09/10/2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- ج - المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في ذي الحجة عام 1427 الموافق 11/01/2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1427 الموافق لـ 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
- د - مرسوم تنفيذي رقم 329-08 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق لـ 22/10/2008 يتمم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 22 ذو الحجة عام 1427 الموافق لـ 11 يناير سنة 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق لـ 20/08/2001 والمتعلق بالاستثمار.
- هـ - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادي الثانية عام 1429 الموافق لـ 25 يونيو سنة 2008 يتعلق بمعانة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 والمتعلق بالاستثمار.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الرسوم تنفيذية، العدد 06 المؤرخة 09/10/2006، النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.

و- نظام رقم 02-06 مؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق ل 2006/09/24 يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية و شروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار في⁽¹⁾:

- أ - تسجيل الاستثمارات،
- ب - ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ت - ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- ث - تسير صندوق دعم الاستثمار؛
- ج - تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- ح - دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- خ - الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- د - تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،

المطلب الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار

سيتم في هذا المطلب تعرف على طريقة عمل الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، وآخر أجل تاريخ إيداع طلب المزايا .

آلية عمل الوكالة : حتى تستفيد المؤسسات من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في إطار الوكالة يجب سحب الترخيص من أحد الشبابيك اللامركزية الوحيدة للوكالة أو تحميله من الموقع الرسمي للوكالة، وبعد ملئه يتم إيداعه لدى الشباك الوحيد اللامركزي المختص إقليميا، مرفقا بقوائم تحدد قيمة وكمية السلع والممتلكات والخدمات المراد اقتناؤها حيث أن :

✓ القانون 03-01 يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار: www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/05/04.

- ✓ للوكالة أجل أقصى 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل:
- ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- ✓ تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحها إياه؛
- ✓ في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوطنية في أجل أقصاه 15 يوما؛
- ✓ يبين قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوحة إياه، وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا لأحكام هذا الأمر؛

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة

يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء وتخفيض ضريبي وفقا لموقع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تنقسم الامتيازات إلى نوعين⁽²⁾:

أولا: امتيازات الانجاز: نقصد بالانجاز إنشاء المشروع وتختلف مدة الانجاز من سنة كأدنى حد إلى ثلاث سنوات كأقصى حد وتمس هذه الإنجازات ما يلي:

- الإعفاءات الكلية أو الجزئية من حقوق تحويل الملكية، وكل الاقتناءات العقارية التي تدخل في الاستثمارات لمدة سنتين.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في الاستثمارات، سواء كانت مستوردة أو اقتناؤها من السوق المحلية.
- تخفيض 5% من نسبة تطبيق حقوق التسجيل لعقود التأسيس والزيادة في رأس المال.
- تخفيض نسبة تطبيق الحقوق الجمركية DD على السلع المستورة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ولمدة 3 سنوات.

⁽¹⁾ عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير علوم التسيير مالية محاسبة، جامعة المدية، السنة 2009/2008، ص 118، 120.

⁽²⁾ موسى كاسحي، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 29 العدد الثاني، جويلية 2015، ص 15.

أما فيما يخص الجنوب الكبير فبالإضافة على الامتيازات المذكورة يستفيد المستثمر من:

- التنازل بالدينار الرمزي على العقار الصناعي الموجه للاستثمار.
 - مساهمة الدولة بنسبة 50% فيما يخص البناءات الداخلية في إنجاز المشروع.
 - الاستفادة من نسب مخفضة على الفوائد الناتجة عن القروض.
- وتدخل كل هذه الامتيازات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إمضاء قرارات الإعفاء.

ثانيا: امتيازات الاستغلال:

- نقصد بها الامتيازات التي يحصل عليها المستثمر أثناء انطلاقه أو بداية مزاولته النشاط المعنى وتختلف مدة الاستغلال من حيث اختلاف المشروع (من 5 سنوات إلى 10 سنوات)، ويتمثل في⁽¹⁾ :
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
 - الإعفاء من الرسم النشاط المهني (TAP)
 - الاستفادة من سنة مخفضة من دفع اشتراكات أرباب العمل، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
 - الإعفاء من دفع مستحقات الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ومن الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ومدة الامتياز هي فترة الاستغلال.
 - أما بالنسبة للجنوب الكبير في بإضافة إلى كل الإعفاءات السابقة الذكر يستفيد المستثمر من تكفل الدولة التام باشتراكات أرباب العمل، يبدأ هذا الامتياز ابتداء من إثبات حالة الدخول الكامل في الإنتاج.
- بعد الانتهاء من مدة الإعفاءات في المجالين الإنجاز و الاستغلال دائما في إطار تشجيع الاستثمارات وترقيتها تطبق نسبة منخفضة على الضرائب الخاصة بأرباح الشركات تقدر بنسبة 50% بالنسبة للإرباح المعاد استثمارها.
- أما في حالة التصدير يستفيد المستثمر أو المنتج من إعفاء على ضريبة أرباح الشركات، والدفع الجزائي، والرسم على النشاط المهني، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات.

(1) موسى كاسحي، مرجع سبق ذكره، ص16.

المبحث الثاني: أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر

إن الهدف الأساسي من قوانين الاستثمار هو خلق البيئة الاستثمارية مشجعة عن طريق التحفيزات الضريبية الممنوحة للنظام العام والخاص، وخلق عدد هام من المشاريع الاستثمارية وتوظيف رأس المال المحلي والأجنبي يسمح بزيادة الإنتاج وخلق مناصب الشغل، وسيظهر ذلك من خلال دراسة حجم الاستثمارات على المستوى الوطني.

المطلب الأول: تحليل إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أولاً: تحليل أهم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة

بلغ حجم النتائج المحققة من خلال تطبيق المرسوم التشريعي 03-01 ارتفاعاً في حجم المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وهذا من سنة إلى أخرى بالنسبة للفترة ما بين 2002-2016 كما هو موضح في الجدول والشكل الموالي.

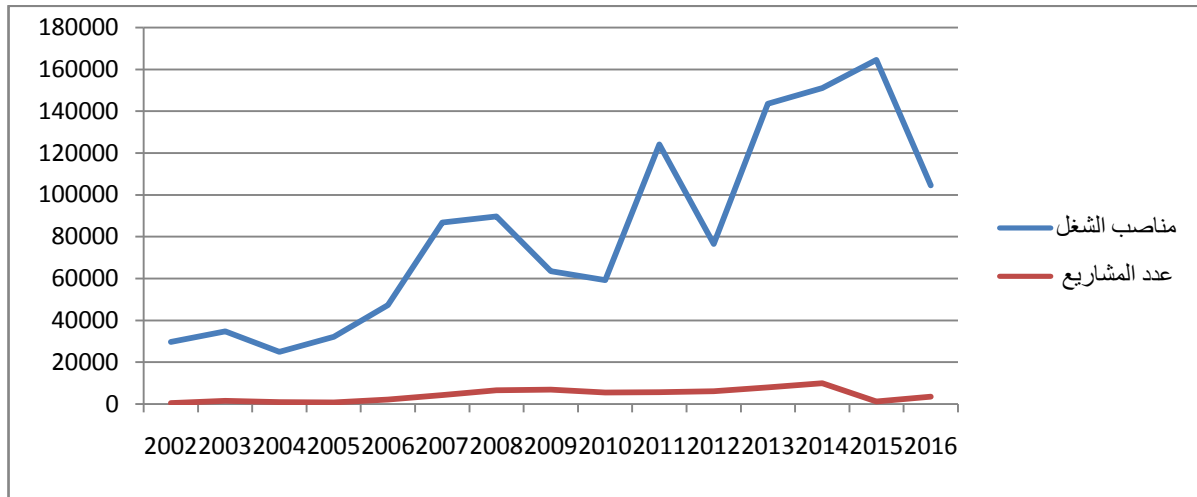
جدول رقم 07: حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2016

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0.78	98566	0.78	29586	0.26
2003	1628	2.55	396209	2.56	34618	3.04
2004	876	1.37	241768	1.38	24892	2.18
2005	936	1.31	198938	1.31	32019	2.81
2006	2102	3.29	486035	3.3	47265	4.15
2007	4257	6.67	664782	6.68	86733	7.61
2008	6538	10.25	1327946	10.25	89594	7.87
2009	6932	10.87	439577	10.88	63488	5.57
2010	5564	8.72	379834	8.72	59134	5.19
2011	5688	8.91	1331711	8.92	124004	10.89
2012	6077	9.52	754025	9.52	76443	6.71
2013	7991	12.52	1861048	12.52	143446	12.6
2014	9904	15.52	2192530	15.52	150959	13.26
2015	1315	2.06	1839045	2.06	164414	14.44

2016	3565	5.59	1228621	5.6	104396	9.17
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/04/25 علي الساعة 16:00 بتصرف

شكل رقم 03 : حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2016



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/04/25 علي الساعة 16:00

تعليل: نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه التطور المستمر للاستثمارات المحلية في الفترة الممتدة بين 2002-2014، من خلال زيادة نسبة وقيمة المشاريع الاستثمارية، مما ساهم في خلق العديد من مناصب الشغل، وهذا الأمر يدل على الدور الذي لعبته السياسة المتبعة في الإصلاحات الضريبية، من خلال التحفيز الضريبية، والتي تم تجسيدها من قبل الدولة الجزائرية، من خلال إنشاءها لعدة أجهزة و وكالات تساهم في دعم وتطوير الاستثمارات المحلية، وخلق المزيد من مناصب الشغل وفي المقابل التقليل من مشكل البطالة. أما في الفترة 2015-2016 عرفت تراجع في نسبة وقيمة المشاريع الاستثمارية وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار النفط وضعف السيولة في الخزينة العمومية.

جدول رقم 08 : حجم الاستثمارات المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	264138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	1719348	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32

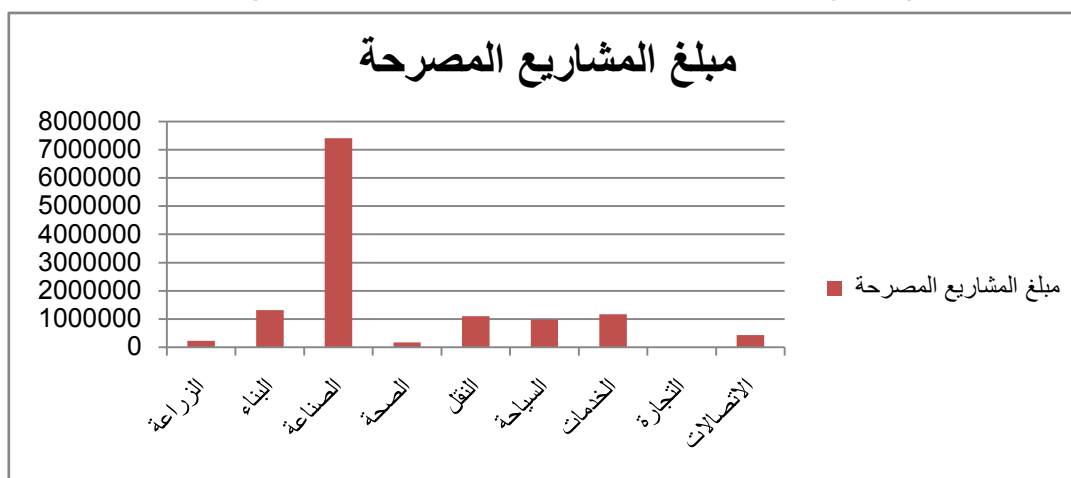
السياحة	1018	1.6	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1034016	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/04/27 13:00 h بتصرف

تعليق: إن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من حجم المشاريع الاستثمارية بـ: 30669 مشروعا أي بنسبة 50.91% وبتكلفة قدرها 1027480 دج بنسبة 8.88% من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار.

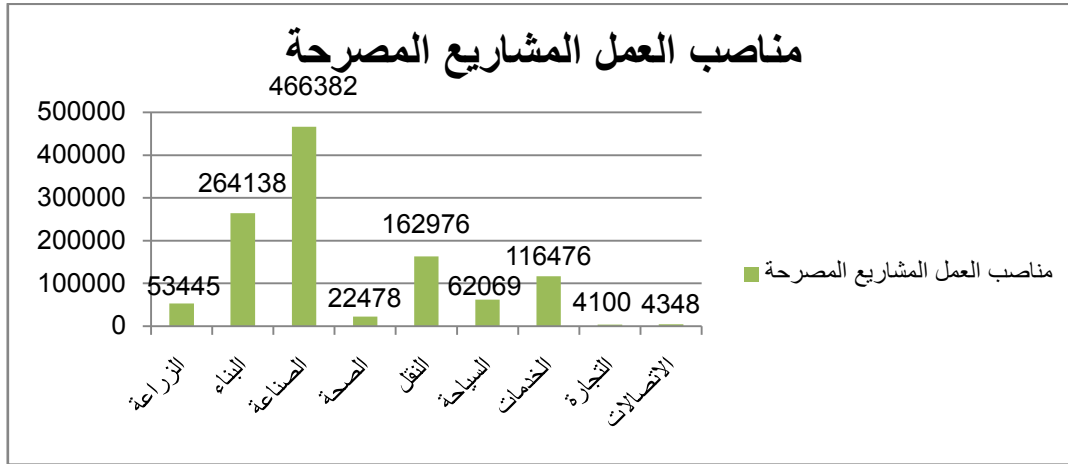
كما يصنف قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 11290 مشروع بنسبة 18.74% وبتكلفة قدرها 1323698 دج بنسبة 11.44% من مجموع الاستثمارات، ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بـ 9231 مشروع أي بنسبة 15.32% في حين احتلت الصدارة من حيث تكلفة الاستثمارات 6503533 دج ومن حيث خلق مناصب الشغل بـ 388219 منصب شغل.

شكل 04: مبلغ المشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 الساعة 12:30

شكل 05: مناصب العمل للمشاريع المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.DZ تاريخ الإطلاع 19:00 h 2018/24/28

ثانيا: المشاريع الاستثمارية و حسب القطاع القانوني لسنة 2016

أ- حسب نوع الاستثمار:

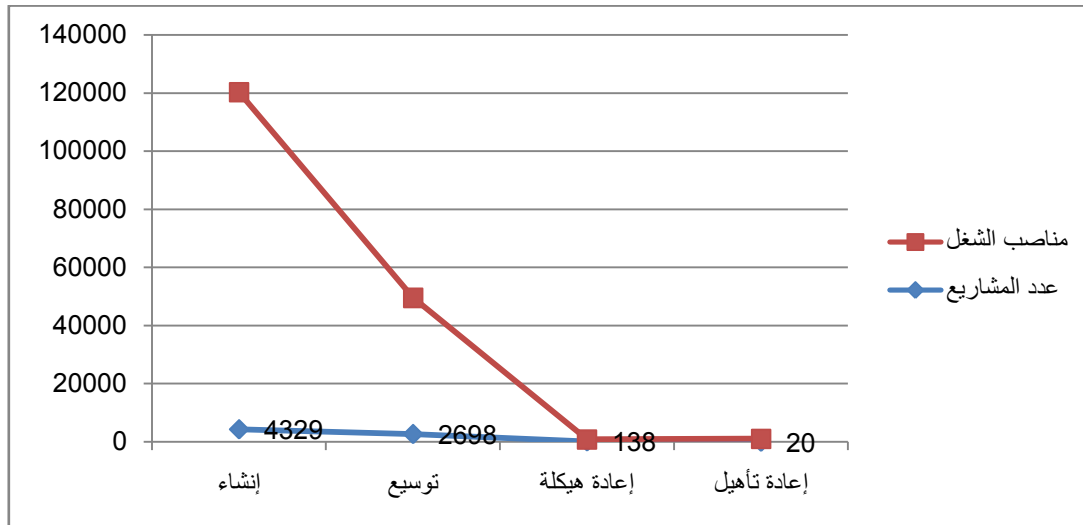
جدول رقم 09: حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب نوع الاستثمار

نوع المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة المالية (بالمليون دينار جزائري)	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	4329	60%	1298095	70.59%	115889	70.49%
توسيع	2698	37.55%	516906	28.11%	46810	28.47%
إعادة هيكلة	138	1.92%	6553	0.36%	691	0.42%
إعادة تأهيل	20	0.28%	17490	0.95%	1024	0.62%
المجموع	7185	100%	1839045	100%	164414	100%

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 16:00 علي الساعة 2018/24/25

تعليل: نجد أن كل من مشاريع الإنشاء والتوسيع هي التي ركزت عليها المشاريع الاستثمارية بسنة 2016، حيث أنها أخذت حوالي 97% من حجم الاستثمارات و وفرة مناصب الشغل بـ 162699 منصب شغل، وقد كلفت 182 مليون دينار جزائري.

شكل رقم 06: حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب نوع الاستثمار



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 الساعة 16:00h

ب- حسب نوع القطاع:

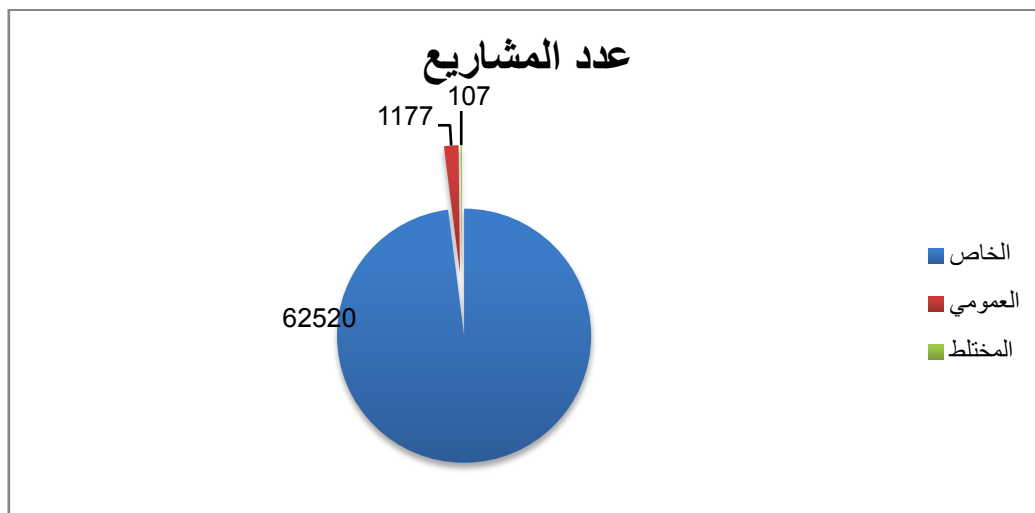
جدول رقم 10: حجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بـمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	97.99	7290151	56.95	963922	84.67
العمومي	1177	1.84	4319545	33.74	126036	11.07
المختلط	107	0.17	1191137	9.31	48454	4.26
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 الساعة 16:00

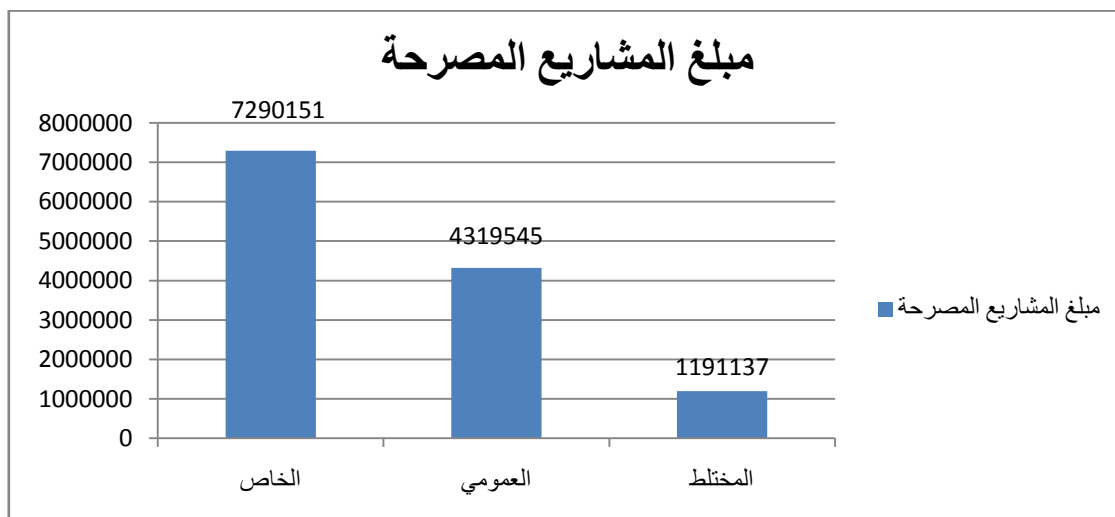
تعليق: معظم المشاريع الاستثمارية سجلت في القطاع الخاص بنسبة 97.99% مقارنة مع القطاع العمومي 1.84%، والقطاعات المختلطة بين القطاع العمومي والخاص بنسبة 0.17%، وهذا ما يبين إستراتيجية الدولة في تشجيع قطاع الاستثمار الخاص عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

شكل رقم 06: عدد المشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفترة 2002-2016



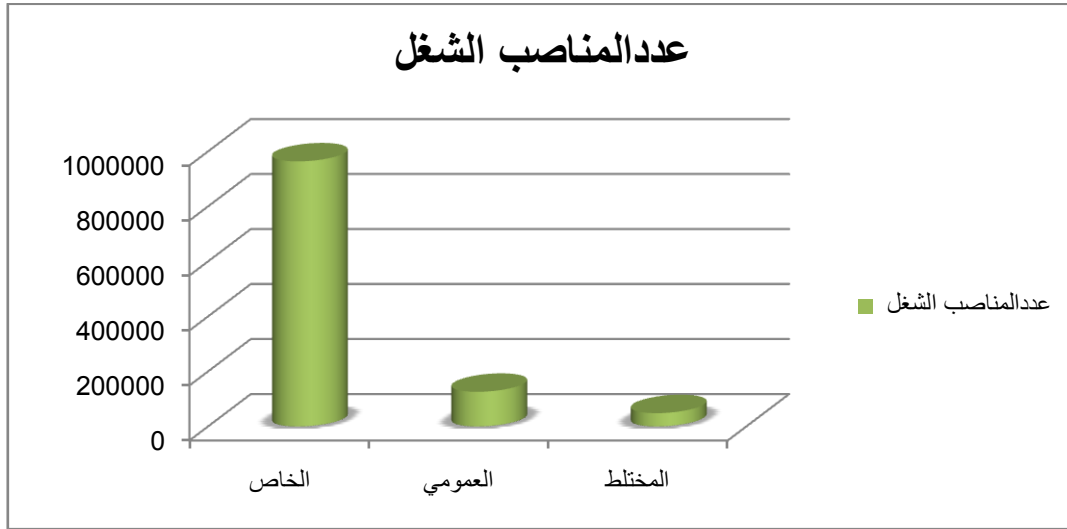
المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 16:00h

شكل رقم 07: مبالغ للمشاريع المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 علي الساعة 16:00

شكل رقم 08: عدد المناصب الشغل المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع الفتر 2002-2016



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 علي الساعة 16:00

ثالثا: حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب المناطق في الجزائر: تسعى الجزائر إلى توزيع مشاريعها ، وذلك من خلال التسهيلات والمزايا التي تمنحها للمستثمرين المحليين، وفيما يلي عرض لأهم المناطق المستثمرة.

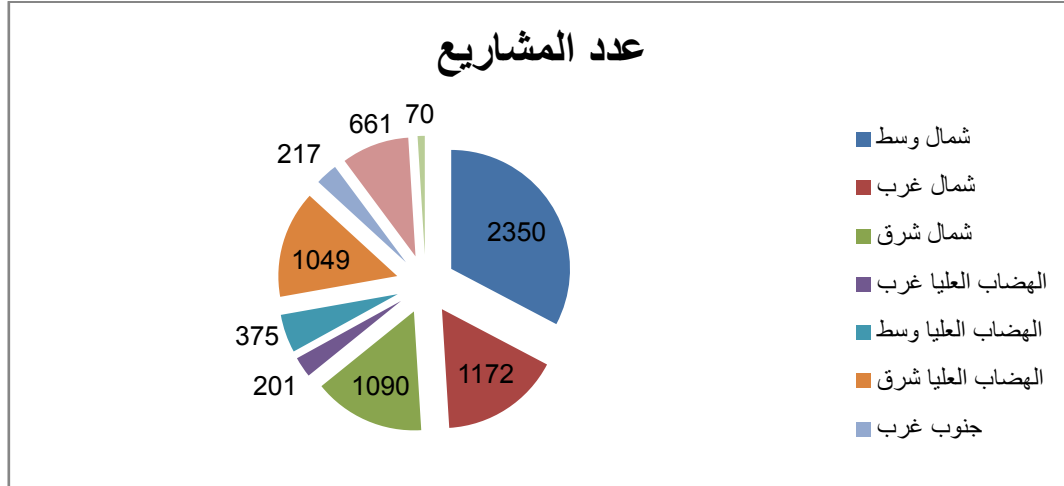
جدول رقم 11: حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب عدد المشاريع:

حسب المناطق	عدد المشاريع	%	القيمة المالية (بالمليون دينار جزائري)	%	مناصب الشغل	%
شمال وسط	2350	32.71	464306	32.87	54037	32.87
شمال غرب	1172	16.31	661456	22.33	36718	22.33
شمال شرق	1090	15.17	237564	17.16	28216	17.16
الهضاب العليا غرب	201	2.80	81996	3.30	5420	3.30
الهضاب العليا وسط	375	5.22	65225	4.37	7184	4.37
الهضاب العليا شرق	1049	14.60	156214	12.23	20103	12.23
جنوب غرب	217	3.02	56288	1.26	2076	1.26
جنوب شرق	661	9.20	106303	5.91	9710	5.91
الجنوب الكبير	70	0.97	9692	0.58	950	0.58
المجموع	7185	%100	1839045	100	164414	%100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 علي الساعة 16:00

تعليل: نلاحظ أن معظم المشاريع كانت مركزة في الشمال حيث عدد المشاريع كانت 4612 مشروع، أما في الهضاب كانت قليلة حيث كانت عددها 1625 مشروع، وبخصوص الجنوب نلاحظ بأن الحوافز لم تؤثر على حجم المشاريع المستثمرة في الجنوب وهذا لغياب البنية التحتية ولقساوة الطبيعة التي تطبع الجنوب بصفة عامة.

شكل رقم 09: حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2016 حسب عدد المشاريع:



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/05/05 على الساعة 01:30

رابعاً: المشاريع التي تشرك أجنبياً: تسعى الجزائر إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال التسهيلات والمزايا التي تمنحها للمستثمرين الأجانب، وفيما يلي عرض لأنهم الدول المستثمرة.

أ- حسب عدد المشاريع:

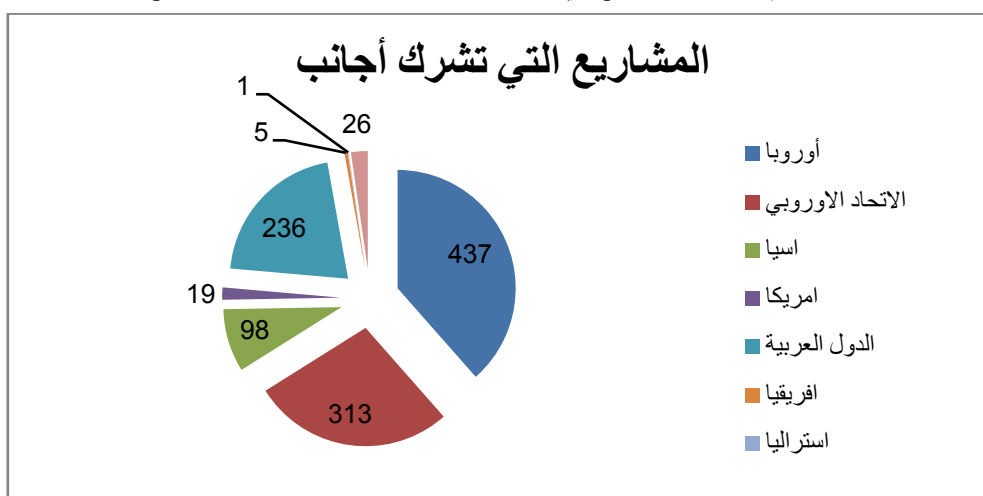
جدول رقم 12: حصيلة المشاريع التي تشرك أجنبياً لسنة 2016 حسب عدد المشاريع:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	437	955161	71010
الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 على الساعة 16:00

تعليل: من خلال قيم الجدول السابق نلاحظ أن أوروبا والاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة من خلال المشاريع الاستثمارية والتي قدرت بـ: 437 و313 مشروع استثماري على الترتيب فيما كانت حصة الدول العربية والتي احتلت المرتبة الثالثة بـ 236 مشروعا استثماريا، وهذا يرجع إلى قرب المسافة بين الجزائر وأوروبا بالإضافة إلى رابط وحدة اللغة والتاريخ الذي يجمعها بالدول العربية، أما باقي الدول في العادات الأخرى فإننا نجدها تنقص خاصة في استراليا وأمريكا وآسيا وهذا يرجع إلى عامل البعد المكاني.

شكل رقم 10: حصيلة المشاريع التي تشرك أجنبية لسنة 2016 حسب عدد المشاريع



المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 علي الساعة 14:30

ب- حسب قطاع النشاط:

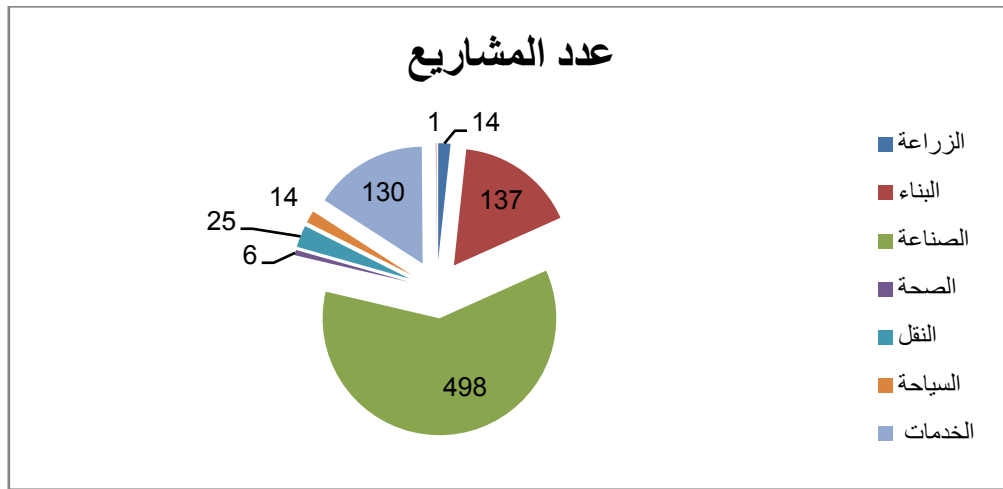
شكل 13: تقسيم المشاريع الاستثمارية المسجلة أجنبية حسب قطاع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بـمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	14	1.7	4373	0.2	618	0.52
البناء	137	16.67	77661	3.5	23040	19.28
الصناعة	498	60.22	1783922	80.48	70793	59.23
الصحة	6	0.73	13572	0.61	2196	1.84
النقل	25	3.04	14820	0.67	1727	1.44
السياحة	14	1.7	113772	5.13	6309	5.28
الخدمات	130	15.82	119139	5.37	13342	11.16
الاتصالات	1	0.12	89441	4.03	1500	1.25
المجموع	822	100	2216699	100	119525	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/25 علي الساعة 16:00

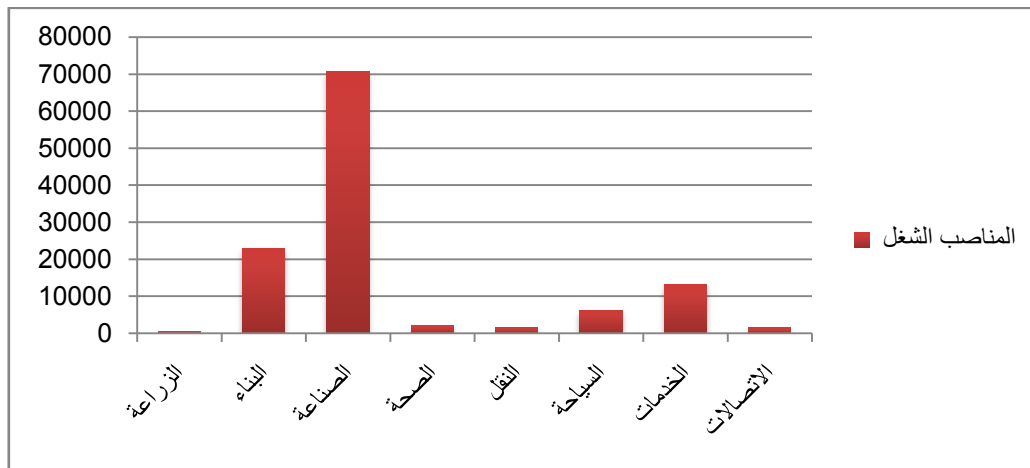
تعليل: يتضح من الجدول السابق بأن قطاع الصناعة احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع وحجم الاستثمارات بـ 498 مشروعاً بقيمة تقدر بـ 1783922 مليون دينار جزائري، يليها قطاع البناء والخدمات في المرتبة الثانية والثالثة، أما قطاع النقل فقد تحصل على نسبة 3.04 % إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، فيما تبقى القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والصحة والاتصالات تساهم في حدود نسبة 2% إلى 1% ومنه يمكن استنتاج أن جل الاستثمارات الخاصة في الجزائر منتهجة نحو قطاعي الصناعة والخدمات والبناء، وهذا لميول المستثمر الأجنبي لهذه القطاعات كون مناخ الاستثمار في الجزائر يحتاج إلى هذه القطاعات.

شكل رقم 11: تقسيم المشاريع الاستثمارية المبرحة أجنبية حسب قطاع النشاط بخصوص عدد المشاريع



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/30 علي الساعة 11

شكل رقم 12: تقسيم المشاريع الاستثمارية المبرحة أجنبية حسب قطاع النشاط بخصوص مناصب الشغل



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.com تاريخ الإطلاع 2018/24/30 علي الساعة 14

المطلب الثاني: التكاليف منح الحوافز الضريبية

إن منح الحوافز الضريبية للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لغرض زيادة حجم الاستثمارات المستقطبة

كلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة من خلال إحصائيات التالية:

أولا: تطور تكاليف الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف لوكالة

أ- مرحلة الإستغلال:

جدول رقم 14: تطور تكاليف الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف لوكالة ANDI خلال 2002-2011 بـمليون دج

مرحلة الإستغلال		السنوات
IBS	TAP	
3953	6768	2002
5799	17285	2003
3304	4507	2004
12053	4662	2005
5006	2786	2006
1427	4002	2007
6387	3562	2008
678	791	2009
13459	1087	2010
3313	3805	2011
55379	49255	المجموع

شريف إسماعيل، أورزيق البأس، قراءة تحليلية تقويمية للآليات تحفيز وترقية الاستثمار الشغل في الجزائر (2002-2014)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3 العدد 32، سنة 2015، ص 111.

ثانيا: مرحلة الإنجاز

الجدول رقم 15: تطور تكاليف الاعفاءات الضريبية المقدمة من طرف لوكالة ANDI خلال 2002-2011 بـمليون دج

مرحلة الإنجاز	السنوات
TVA/Franchise	
19797	2002
31726	2003
32229	2004
27497	2005
31501	2006
25491	2007
66326	2008
53868	2009
58936	2010
49144	2011
396515	المجموع

مصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب

تعليلاً: إن الدولة تتكبد خسائر فيما يخص العائدات المدفوعة، وهذا من أجل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية لغرض تشجيع الاستثمار وقدرت تكاليفها منذ سنة 2002 إلى غاية 2011 بـ 501149 مليون دج كما أن أكثر وكالة قدمت هذه الإعفاءات هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لكنها بدأت بالانخفاض وهذا ما يفسر عن تناقص تصريحات المكلفين بالضريبة.

خلاصة الفصل الثاني:

- مما سبق يمكننا القول أن الجزائر قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتطوير الاستثمار، حيث تم إصدار عديد القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم وتطوير هذا القطاع، حيث تم استخلاص النقاط التالية:
- جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، لتحل محل وكالة ترقية الاستثمارات، وتصحح مختلف العراقيل والإجراءات البيروقراطية السابقة، حيث قدمت تحفيزات ضريبية عديدة من خلال أنظمة جديدة وبسيطة عن طريق الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث عرف الاستثمار تطورات عديدة شملت زيادة في عدد المشاريع الاستثمارية مرفقة بمستويات التشغيل.
 - ومن مختلف المؤشرات والإحصائيات المدروسة في هذا الفصل حول الاستثمار في الجزائر من خلال جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تبين لنا بأن هذه الأخيرة لها أثر إيجابي على مستويات الاستثمار في الجزائر من خلال تشجيع المستثمرين نحو فتح مشاريع خاصة مقابل الاستفادة من جملة المزايا الجبائية، حيث وجدنا أن المستثمرين يركزون على قطاع النقل وقطاع البناء نظراً لانخفاض التكاليف بداية النشاط لهذه القطاعات مقارنة بالقطاعات المنتجة الأخرى كالصناعة والفلاحة والسياحة.

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز مدى أهمية الحوافز الضريبية التي تعتبر ركيزة أساسية للنهوض بالاستثمار على النحو الذي يساهم في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير مناصب الشغل وتحسين المستوى التكنولوجي، والقدرات الانتاجية، و يتطلب تحسين مناخ الاستثمار تدخلاً حكومياً يهدف إلى توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، ويتحقق ذلك من خلال التأثير على المؤسسات الداعمة للاستثمار والتي تشرف عليها الحكومة، ومثال ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب... إلخ، حيث يتمثل دورها في تحقيق الإطار التنظيمي المناسب للاستثمار، من خلال وضع الأطر التنظيمية المحفزة له، وقد شهد نشاط هذه الوكالات تطوراً منذ تأسيسها، حيث مرت بمجموعة من التغيرات التنظيمية والتشريعية مست آليات دعمها وتمويلها، وقد حاولنا من خلال المذكرة تبيان دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كأحد الهيئات الداعمة للاستثمار من خلال تذليل العوائق والصعوبات بواسطة حزمة من التحفيزات الضريبية. وقد خالصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها كما يلي :

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1 - النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

- تنوع الجوانب الإيجابية للاستثمار كأحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى الكثير من الدول بل ويحتل مكانة متقدمة في تحفيزه ونموه، نظراً لمساهماته الفعالة في تحسين ميزان المدفوعات، وتأثيره على العديد من القطاعات الاقتصادية، دون نسيان إسهاماته في توفير مناصب الشغل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- مما لا شك فيه أن الحوافز الضريبية لها دور إيجابي في توفير التمويل وتقليل التكاليف على الاستثمار، حيث تعدد أشكال الحوافز الضريبية التي تمنحها الدول للمستثمرين كالإعفاء الضريبي، التخفيض الضريبي، ونظام الاهتلاكات... إلخ، إلا أن أكثرها أهمية عند المستثمرين هو نظام الاهتلاك المطبق كونه يوجه إلى إعادة تمويل استثمارات أخرى جديدة تكون بعد فترة خاضعة للضريبة، وبالتالي فالحصيلة الضائعة على المدى القصير من خزينة الدولة ستعود بالفائدة عليها في المدى الطويل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

2 - النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- بعد ملاحظتنا للإحصائيات السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تبين لنا الأثر الإيجابي و الدور المتنامي لهذه الأخير في تطوير وتشجيع المستثمرين حيث بلغت القيمة المالية للمشاريع المستثمر بها 12.800.834 مليون دج، مع توفير 1.138.412 منصب شغل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
- من خلال الإحصائيات السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نلاحظ تأثر عدد المشاريع المستثمر بها بداية من سنة 2015 بالأزمة المالية التي تعاني منها الدول النفطية والجزائر على وجه الخصوص بسبب تهوي أسعار النفط، وهو الذي سيؤثر بدوره بالسلب على حزمة الحوافز الضريبية من خلال القوانين المالية المتلاحقة، وذلك بسبب توجه الحكومة لتغطية العجز في الموازنة العامة بالإيرادات الجبائية؛
- تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين أكثر الهيئات الحكومية التي تساهم في دعم قطاع الاستثمار بصفة عامة، حيث تقوم بتبسيط وتوضيح الأفكار المتعلقة بالاستثمار بما يخدم أهداف الدولة في جذب المستثمرين المحليين والأجانب لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- من أجل زيادة المشاريع الاستثمارية في الجزائر، قامت الدولة الجزائرية بتقديم تسهيلات و ضمانات و امتيازات للمستثمرين لتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر؛
- رغم ما تقوم به الجزائر من خلال التحسين في مناخها الاستثماري وإصلاح نظامها الجبائي بحيث أصبحت أكثر تحفيزاً وجذباً للاستثمار ما ساهم في خلق عدد معتبر من المشاريع الاستثمارية، إلا أنه مع كل هذه الإصلاحات والتحسينات تبقى معدلات الاستثمار ومعدلات نجاح المشاريع المنجزة ضعيفة؛
- رغم الجهود المبذولة منذ بداية الألفية والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلاً كافياً لضمان مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانياً: توصيات الدراسة

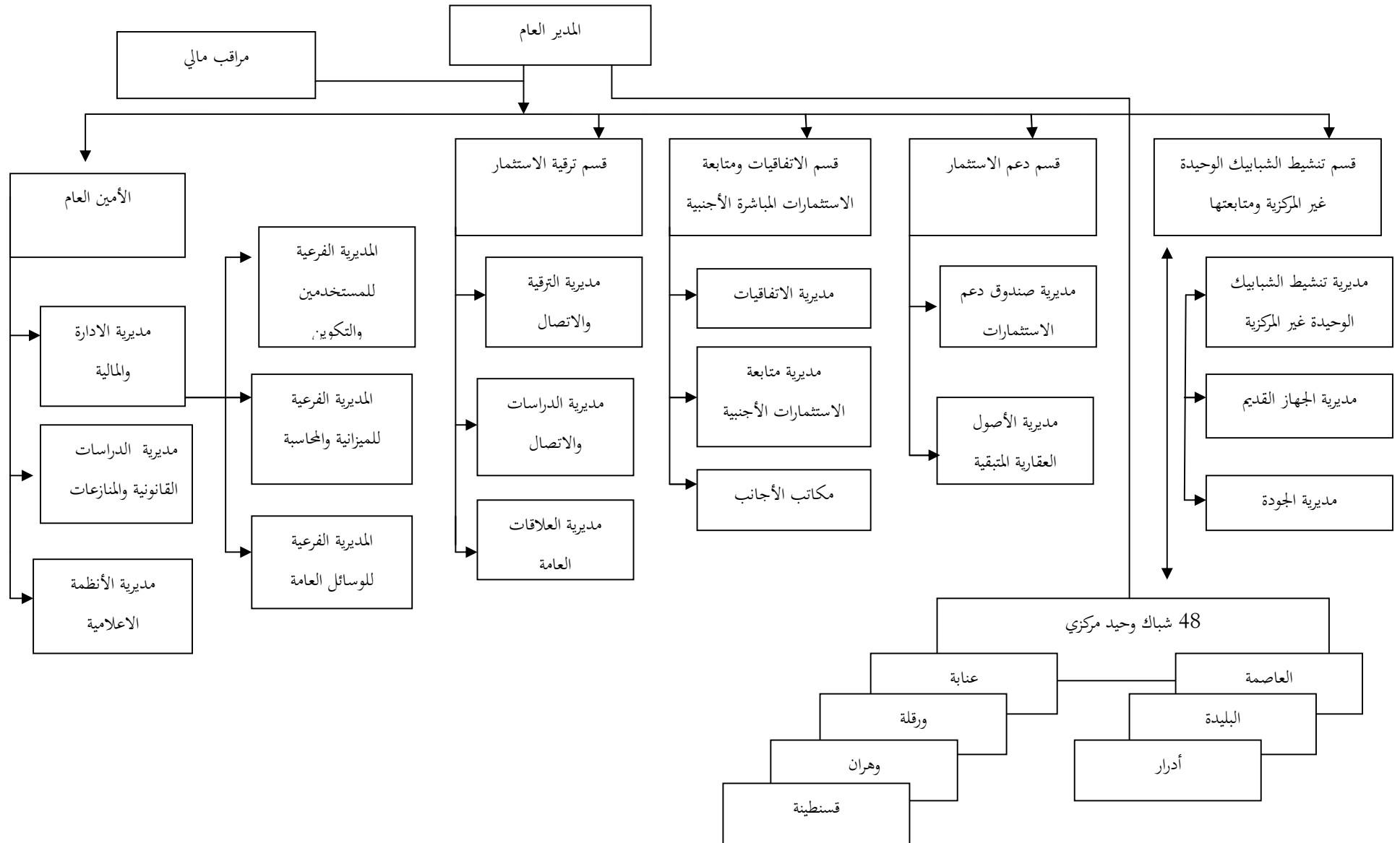
- ضرورة القيام بإحصاء وطني لجميع المستثمرين الذي استفادوا من الحوافز الضريبية وذلك من أجل انتظامهم لدى الإدارة الجبائية للحد من الغش والتهرب الضريبي؛
- العمل على إعطاء أولوية في تقديم الحوافز الضريبية للقطاع الصناعي والفلاحي دون نسيان القطاع السياحي، هذان الأخيران تراهن عليهما الجزائر لتنويع اقتصادها وتخليصه من التبعية الريعية؛
- حل مشاكل العقار الذي يعيق عمل المستثمرين بصورة كبيرة؛
- تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وبالتالي تحسين تنافسية مناخه الاستثماري؛
- مقارنة الحوافز الضريبية التي تقدمها الجزائر مع البلدان الناجحة في هذا المجال كالتجربة التركية والدول الخليجية، حيث ساهمت المزايا الضريبية في تطور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والذي أدى بدوره إلى التنويع في اقتصادياتها؛
- تفعيل النظام الضريبي ليكون أكثر شفافية وثباتاً واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار؛
- تعديل التشريعات الضريبية لتلائم مع واقع التحفيزات الجبائية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر حالياً؛
- ترشيد النفقات الجبائية من خلال البحث عن بدائل أخرى لمنح المزايا الضريبية وذلك للحاجة المتزايدة لموارد الخزينة العمومية، حيث تعتبر الإيرادات الجبائية المورد الثاني للخزينة العمومية بعد الإيرادات النفطية.

ثالثاً: آفاق الدراسة

وفي الختام يمكن القول أنه من بين أهم المواضيع والنقاط التي يمكن أن تشكل إشكاليات لمواضيع بحث في هذا المجال:

- تقييم مدى فعالية التحفيزات الضريبية على التنمية الجهوية — دراسة إحدى المناطق الجهوية عبر التراب الوطني؛
- المزايا الجبائية كأداة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر — دراسة مقارنة بين الدول المغاربية.

الملحق: المتضمن رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير و الاستثمار

أولاً: الكتب

1. زهير أحمد قدوره ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2012.
2. شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان ، إدارة الاستثمار ، دار المسيرة للنشر ، عمان 2012 .
3. قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2012.
4. أحمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003 .
5. عمار صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
6. نزية حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهية ،دمشق دار القلم 2008.
7. حسين على خربوش عبد المعطي رضا أرشيد الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق الأردن الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية المكتبية 1996.
8. هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
9. حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية ،مصر، دار الفكر العربي، 1991.
10. نزار سعد الدين العبسي و ابراهيم سليمان قطن، الاقتصاد الكلي ومبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2006.
11. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2007.
12. رمضان محمد، مقلد على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ، 2007+.
13. جيمس جوانيش وريحا رد ستروب ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع السعودية، 1999.
14. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن 2009.
15. حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية ،مصر، دار الفكر العربي، سنة 1991.
16. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1999.
17. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، سنة 2003.
18. سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية 2000 .

ثانيا: الرسائل و المذكرات

1. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2007.
2. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
3. عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير علوم التسيير مالية محاسبة، جامعة المدية، السنة 2009/2008.

ثالثا: التقارير و المجلات و المواقع

1. طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار المباشرة في الجزائر جامعة البليدة سنة 2009 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس.
2. أمينة بوفرّح ، دليلة دادة ،المداخلة حول أثر التحفيزات الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر، المتقى الوطني حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ،يومي 01 و02 ديسمبر 2015.
3. ضمان الاستثمار الدول العربية، للمؤسسة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فضيلة، العدد الفصلي الرابع سنة 2014.
4. عبد الرزاق مولاي لحضور وبوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2017، جامعة ورقلة،
5. غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، سنة 2016 .
6. ازعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، 2004، العدد 11.
7. التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، مارس، 2011، متاح على www.dhaman.org، تاريخ التحميل 2012/03/04.

8. رمضان لعلا وميلودي مصطفى، ، خصائص النظم الضريبية في الدول الناشئة وأثرها الاقتصادية (تجربة تركيا، الصين)، الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014.

9. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.ANDI.com

رابعاً: المواد والقوانين:

- 1 - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المؤرخ في 09/12/2014، الجريدة الرسمية العدد 78 لسنة 2014.
- 2 - قانون الرسم على الرقم الاعمال وزارة المالية المديرية للضرائب الجزائر 2015.
- 3 - قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد 53 المؤرخ في 02/08/1963.
- 4 - المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64 ، الصادرة بتاريخ 10/10/1993.